

دراسة العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS for SME's) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية والمحاسبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية
"دراسة ميدانية"

إعداد

د/أمجد حسن عبد الرحمن محمد
الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة عين شمس

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS for SME's) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية والمحاسبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية ، وعلاج المشكلات التي تواجه تلك المشروعات ، وأثره على جودة التقارير والقوائم المالية ، ولتحقيق هدف الدراسة ، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتجميع البيانات والمعلومات والذي يعتبر من أفضل المناهج التي تدرس الظواهر الإنسانية ، واستخدام الأسلوب المسحي للتعبير عن الظاهرة المراد دراستها ، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي للإطلاع على الكتب والمراجع والدوريات المرتبطة بموضوع الدراسة للتوصل إلى أفضل النماذج والاشتراطات الواجب توافرها لتحقيق هدف الدراسة وإعطاء دراسة شاملة ومفصلة لأبعاد الدراسة ، وتم صياغة فروض الدراسة بعد دراسة وتحليل التراث الفكري المحاسبي المرتبط بمجال الدراسة ، وتم إجراء الدراسة الميدانية بتوجيه 450 استمارة استقصاء وتوزيعها على الأكاديميين والعاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة وأعضاء لجان الحوكمة وأعضاء مجالس الإدارة والعاملين في مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الرقابية على هذه المشروعات الذين ينتمون لمجال الدراسة ، واستخدم الباحث في تحليل الاستقصاء واختبار الفروض الحزمة الإحصائية SPSS الإصدار (25) وأيضاً استخدام (AMOS) الإصدار (24) ، وبالتحديد تحليل المسار لمتغيرات الدراسة المشاهدة لنتائج إجابات المستقصي منهم ، حيث تعتبر نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) تقنية إحصائية حديثة ومتطورة لبناء واختبار النماذج الإحصائية بالطرق الإحصائية المتقدمة في عملية تحليل البيانات ، ويعد نموذج المعادلات البنائية امتداداً للنموذج الخطي العام الذي يعد الانحدار المتعدد جزءاً منه ، وبمعنى أوسع تمثل نماذج المعادلة البنائية ترجمات لسلسلة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :

- ١- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه هذه المشروعات في جمهورية مصر العربية.
- ٢- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وحوكمة هذه المشروعات مالياً وضريبياً.
- ٣- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وجود التقارير والقوائم المالية لهذه المشروعات.
- ٤- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وجودة المعلومات المالية والمحاسبية لهذه المشروعات.
- ٥- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.
- ٦- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه هذه المشروعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.
- ٧- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه هذه المشروعات وجودة المعلومات المالية والمحاسبية لها.
- ٨- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وحوكمة هذه الشركات مالياً وضريبياً كمتغير مستقل وجودة التقارير والقوائم المالية كوسيط وجودة المعلومات المالية والمحاسبية لهذه المشروعات كمتغير تابع.

وكانت أهم توصيات الدراسة:

- ١- يوصي الباحث بضرورة زيادة الوعي العلمي والعملية بأهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الندوات والمؤتمرات العلمية في هذا الشأن.
- ٢- يوصي الباحث بضرورة عمل مجموعة موحدة من الدفاتر والسجلات المحاسبية التي تمسك بمعرفة هذه المشروعات ، للقضاء على تعدد مسمياتها التي تتسبب في أمساك دفاتر غير منتظمة وتضارب نتائجها.
- ٣- يوصي الباحث بضرورة وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المجتمع على هذه المشروعات وواجباتهم تجاهها ، ما يؤدي لتفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لهذه المشروعات.
- ٤- يوصي الباحث بضرورة توافر قوانين وتشريعات تحكم تلك المشروعات والتي يمكن من خلال تنفيذها أحكام الرقابة عليها.
- ٥- يوصي الباحث بضرورة التحديد الدقيق لمسئوليات الجهات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة على هذه المشروعات ، والتنسيق فيما بينهما.
- ٦- يوصي الباحث بضرورة تفعيل الحوكمة الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ما يؤدي زيادة الحصيلة الضريبية للدولة من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في هذه المشروعات.
- ٧- يوصي الباحث بضرورة تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتزامن مع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لهذه المشروعات.

مقدمة :

يزخر الفكر المحاسبي بالكثير من الدراسات ذات الاهتمام بمشكلة التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، ويأتي على رأسها موضوع تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بالنسبة للدول النامية بسبب حاجتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل لتقليل حجم البطالة ورفع الكفاءة في تخصيص الموارد في هذه الدول ، حيث تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة نواة لانطلاق اقتصاديات العديد من الدول العظمى صناعياً ، مثل الولايات المتحدة والصين واليابان ، بجانب دورها في تقدم اقتصاديات الدول النامية ، مثل ماليزيا والبرازيل والهند ، حيث تسهم هذه المشروعات بنسب تصل إلى 90% من الناتج المحلي الإجمالي لأغلب دول العالم، وفقاً للأرقام المعلنة من (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2016) فإن نسبة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر تقترب من 80% من إجمالي المشروعات وتسهم بنسبة 60% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن التطور المتباطئ للناتج المحلي الإجمالي رغم المبادرات المتعددة التي أطلقتها الحكومة المصرية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يثير العديد من التساؤلات حول مدى فعالية هذه المبادرات ، ومدى انعكاسها على الأداء الإنتاجي والمالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

حيث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق طفرات اقتصادية إذا ما قمنا بدعم الشباب فنياً ، لرفع كفاءتهم وحثهم على إنشاء المشروعات الخاصة وعدم الخوف من الفشل في ظل وجود خطط ورؤى سليمة ، وذلك من خلال استقدام ذوي الخبرة من مختلف القطاعات لمساعدة أصحاب المشروعات ودعمهم حتى النجاح ، فضلاً عن تسهيل الإجراءات المعقدة وخفض الرسوم والضرائب لجذبهم في إطار الاقتصاد الرسمي ، إلا إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من المعوقات والمشكلات التي تعرقل نموها ، وأبرزها مشكلة التمويل ، رغم المبادرات التمويلية المتعددة من جانب البنك المركزي والدولة ذات التكلفة المنخفضة ، حيث تتحفظ البنوك إلى حد كبير في منح القروض التمويلية لهذه المشروعات، ويمكن للدولة أن تلعب دوراً كبيراً لمواصلة دعم هذه المشروعات ، وذلك من خلال إقامة ورش عمل مشتركة بين مالكي المصانع الكبرى والمشروعات الصغيرة لمناقشة آليات التعاون فيما بينهم بخصوص إمداد الثانية للأولي بمدخلات إنتاج بمواصفات محددة والاستمرار في الدعم التمويلي لهذه المشروعات ، واتجهت الحكومة المصرية نحو تدعيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأونة الأخيرة ، والعمل على تعزيز وتطوير قدراته في إطار جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ومن المتوقع أن تكون المشروعات الخاصة سواء الصغيرة أو المتوسطة الحجم قاطرة للنمو الاقتصادي في مصر خل العقود القادمة ، ومن ثم تزايد الاهتمام بشكل كبير في الأونة الأخيرة بالعمل على تنمية تلك المشروعات في معظم الدول لأنها تعد بمثابة النواة الأساسية للمشروع العملاقة ، حيث تبين أن المشروعات الكبيرة العملاقة بدأت وانطلقت من المشروعات الصغيرة.

وقد شهدت بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي كثير من الأزمات والفضائح المالية خلال السنوات القليلة الماضية ، والتي كان أهم أسبابها تلاعب الإدارة في التقارير المالية للشركات والممارسات

المختلفة للسياسات المحاسبية مما أدى إلى انخفاض جودة التقارير المالية وتضليل مستخدميها وتدهور ثقتهم في تلك التقارير (أحمد رجب ، 2007) ، وقد ترتب على ما سبق إحداث تغييرات كبيرة في مجال التقارير والقوائم المالية وتغير في الاحتياجات المختلفة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ، فقد أدى ذلك إلى تشجيع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB صياغة مجموعة من المعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SME's) والتي يمكن فهمها وتطبيقها في تلك المشروعات والتي تجعل التقارير المالية تتميز بالجودة العالية والشفافية وإمكانية المقارنة لتساعد المشاركين في أسواق رأس المال المختلفة في العالم والمستخدمين الآخرين للمعلومات على اتخاذ القرارات الاقتصادية (أحمد عبد الرحيم ، وخالد عريج ، 2014).

وأما فيما يخص البيئة المصرية فقد بذلت الجهات المعنية جهوداً كبيرة لتطوير المعايير المصرية في عام 2015 وإيماناً منها بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد أصدرت معياراً خاصاً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لتحسين الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي للتقارير المالية التي تصدرها تلك المشروعات وتقليل الاختلافات في الممارسات المحاسبية مما يزيد القابلية للمقارنة والمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية على أساس سليم ما قد يحسن من جودة التقارير المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ما يساعد على خلق فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية ، بالإضافة إلى تأثير قرارات الاستثمار المتخذة بجودة المعلومات المحاسبية فأنها تتأثر أيضاً بالإمكانات الفردية ، نظراً لمحدودية تلك الإمكانات في مصر فإن الأناظر غالباً ما تتجه إلى الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحتل أهمية كبيرة في مختلف الدول وخاصة في مصر من أجل تحقيق برنامجها التنموي ومساهمة هذه المشروعات في تحقيق استراتيجيات النمو الاقتصادي وعلاج مشكلات البطالة والفقر وتمركز الدخل ، والمساعدة على حل مشاكل التضخم بتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات ، وخالق فرص عمل جديدة للشباب وكذلك زيادة الحصيلة الضريبية ، ما يساعد في الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد حالياً.

ونتيجة اشتداد الأزمة الاقتصادية في الدول النامية وانتشار الركود والبطالة كان لا بد من السعي نحو حل تلك المشكلات والاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المتوافرة في المجتمع بأقصى درجة ممكنة ويتحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل للاستثمار والذي يتحقق من خلال توفير المعلومة المحاسبية المناسبة وتزداد قيمة المعلومة المحاسبية بمدى التزام معدي القوائم المالية بإصدارات لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) والمعايير الدولية ، ومن بعدها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، إلى أن تصل إلى لجنة معايير IFRS والتي ترتبط بتطور مجموعة من المعايير المقبولة عالمياً للتقارير المالية الدولية عالية الجودة لجميع الشركات بصفة عامة وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة (IFRS for SME's) .

مشكلة الدراسة :

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً أساسياً من الكيان الاقتصادي للدولة لما تتميز به من سهولة الإنشاء لصغير حجم رأسمالها ونجاحها في حل بعض المشكلات كالبطالة بإحلال الواردة وزيادة الإنتاج المحلي وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية ، وما زالت المشروعات عرضة للعديد من المشكلات والمعوقات منها ، ما هو ذو طابع هيكلية وأخرى متعلقة بالتمويل وأخرى تتعلق بالجهاز الإنتاجي مع عدم وجود بيئة تشريعية ملائمة تحكم وتحمي هذه المشروعات.

وبعد أن أصبح العالم واحة واحدة كبيرة يتواجد فيها جميع أنواع الكيانات التجارية (كبيرة - متوسطة - صغيرة) تعمل على منصة واحدة عالمياً ، ما يساعد على خلق الأعمال وتدويل أسواق رأس المال والتي لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال نظم إفصاح وشفافية مقبولة دولياً ، الأمر الذي دفع مصر وغيرها من الدول إلى السعي نحو تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية IFRS في جميع الشركات بصفة عامة ، وفي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة لتحسين جودة التقارير المالية ، وما تحتويه من معلومات محاسبية تساعد على عقد المقارنات بين تلك التقارير ومثيلتها في جميع أنحاء العالم ، مما يمكن تلك المشروعات من الحصول على التمويل اللازم والمساهمة في دعم للاقتصاد الوطني.

وبالتالي فإن المشكلة الرئيسية تتمثل في دراسة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول للمعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي تساعد في اتخاذ القرارات الملائمة لتوجيه وتعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما قد يساعد في تحقيق أهداف القيمة المستدامة ، ومن هذه المشكلة الرئيسية يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية :

- 1- ما مدى ملائمة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير (IFRS for SEM's) في مصر وعلاج المشكلات المالية والمحاسبية التي تواجه هذه المشروعات ؟
- 2- ما هي الآليات اللازمة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS for SME's) ؟

٣- ما مدى توافق جودة المعلومات المالية والمحاسبية المستخرجة من التقارير المالية في حالة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS for SME's) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية؟

٤- كيف يساعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS for SEM's) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية على توجيه الاستثمار في تلك المشروعات ما يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في العوامل التالية :

١- للبحث أهمية علمية تتمثل في أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS for SME's) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية لها تأثيرات متنوعة مختلفة على النواحي المحاسبية للحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية.

٢- الحصول على معلومات مالية ومحاسبية عن أوجه الاستثمار المتاحة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تكن متاحة من قبل.

٣- تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع دول العالم المتقدم والنامية من أهم وسائل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤- المساهمة في إيجاد سبيل لتوجيه الاستثمار نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة للخروج من الأزمات الاقتصادية في الدول النامية.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في العناصر التالية :

١- تحديد أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS for SME's) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على رفع جودة المعلومات المالية بالقوائم المالية لهذه المشروعات.

٢- التأكد من إن جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية سيساعد في توجيه الاستثمار نحو هذه المشروعات.

٣- توجيه الاهتمام نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة سوف يساعد في الخروج من الأزمات الاقتصادية من الدول النامية.

٤- بيان أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS for SME's) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على علاج المشكلات التي تواجه هذه المشروعات وتحديد وعائها الضريبي بشكل أفضل.

فروض الدراسة :

الفرض الأول : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاج المشكلات المحاسبية التي تواجه هذه المشروعات في جمهورية مصر العربية.

الفرض الثاني : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وحوكمة المشروعات مالياً وضريبياً.

الفرض الثالث : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثره على جودة التقارير والقوائم المالية لهذه المشروعات.

الفرض الرابع : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وجودة المعلومات المالية والمحاسبية لهذه المشروعات.

الفرض الخامس : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.

الفرض السادس : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاج المشكلات المحاسبية التي تواجه هذه المشروعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.

الفرض السابع : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاج المشكلات المحاسبية التي تواجه هذه المشروعات وجودة المعلومات المالية والمحاسبية لها.

الفرض الثامن : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وحوكمة هذه الشركات مالياً وضريبياً كمتغير مستقل وجودة التقارير والقوائم المالية كوسيط وجودة المعلومات المالية والمحاسبية لهذه المشروعات كمتغير تابع.

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة على دراسة العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS for SME's) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وعلاج المشكلات المالية والمحاسبية والتمويلية التي تواجه هذه المشروعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS for SME's) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى ملائمتها لهذا النوع من المشروعات كما يلي :

أولاً : الدراسات التي تناولت علاقة المعيار جودة المعلومات المالية والمحاسبية :

دراسة (محمد عبد الفتاح ، هيثم ، 2017) : هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة المصرية على تحسين جودة التقارير والقوائم المالية ، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير سوف يؤدي إلى تحسين جودة التقارير والقوائم المالية ، وقد أنصح أن تطبيق المعيار سوف يعود بالنفع على أصحاب المصالح ، أما فيما يتعلق بالمشكلات المحاسبية فأشارت الدراسة إلى أنه في حالة تطبيق المعيار سوف تقل المشكلات المحاسبية.

دراسة (Rachael, A. ET le. 2016) : هدفت الدراسة إلى مراجعة الدراسات السابقة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتقارير المالية وتحديد التقارير التي تحتاجها SME's وتحديد IFRS وعلاقتها بالتقارير المالية في SME's ، وتوصلت الدراسة إلى تطبيق IFRS for SME's سيزيد من جودة التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكنها تحتاج إلى بناء قدرات علمية وعملية من خلال توفير الكوادر المهارات والتوقعات الحالية لتحقيق كفاءة التقارير.

دراسة (محمد درويش ، 2016) : هدفت الدراسة إلى تحليل المعيار المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتحديد أهم أوجه الاختلاف بين المعيار المصري الخاص بـ SME's والمعيار الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتوصلت الدراسة إلى إن انخفاض متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأوجه التبسيط والحذف من المعالجات البديلة يؤدي إلى ارتفاع كفاءة وجودة القوائم والتقارير وتعمل على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، وأن الالتزام بتطبيقها سوف يعمل على تحقيق الانسجام في الممارسات المحاسبية وتشجيع على الاستثمار الأجنبي ، وجذب المشروعات العالمية وإتاحة فرص تمويلية أكثر لتلك المشروعات.

دراسة (Guerreiro , 2015) : تؤكد الدراسة على أن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً تهدف في المقام الأول إلى جعل القوائم المالية فعالة ومفيدة لمستخدمي تلك البيانات ، بغض النظر عن حجم المشروع ، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار الدولي يعد بمثابة قفزة عملاقة لعالم المحاسبة وقطاع أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (Haywood , 2015) و (Stain, 2010) : هدفت الدراستان إلى تحليل أهم التطورات والمستجدات في مجال التقرير المالي وبالأخص على المعيار الخاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SME's وتحليله وتقييمه للتعرف على مدى تأثيره على جودة وكفاءة التقارير المالية وإمكانية تطبيقه ، وقد خلصت الدراستان إلى أن المعيار الصادر يعد خطوة عالمية وهامة في طريق المشروعات الصغيرة ، وفي طريق التقارب العلمي الدولي لممارسات إعداد التقارير المالية في (SME's) ، وسوف يسهم ذلك في تعزيز جودة التقارير والقوائم المالية والقابلية للمقارنة في مختلف أنحاء العالم.

دراسة (حسين، مني ، 2014) : هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد مدى قدرة الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على رفع جودة المعلومات المحاسبية والتي تساعد على توجيه الاستثمار نحو SME's كجزء من المساعدة في الخروج من الأزمة التي تعصف بالاقتصاد المصري حالياً ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ما يلي : وجود علاقة ارتباط بين الامتثال لمعايير التقارير المالية IFRS وجودة المعلومات المحاسبية المستخرجة من التقارير المالية وتوجيه الاستثمار نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي الخروج من الأزمة الاقتصادية المصرية ، وأن التحول إلى تطبيق معايير IFRS يرتبط بالعديد من المزايا من أهمها تنفيذ متطلبات المعيار بشأن الإفصاح مما يحسن نوعية المعلومات المالية التي يتم الكشف عنها ، مما يعود بالفائدة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (Cameran, et al., 2014) : هدفت الدراسة إلى المقارنة بين جودة التقارير المالية لعينة من الشركات الإيطالية التي تحولت إلى الـ (IFRS) في الفترة الزمنية من 2005 حتى 2008 وعينة مقابلة من الشركات التي لا تزال تستخدم مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً محلياً ، بما يفيد مفضية الاتحاد الأوروبي والمنظمين الوطنيين في الاتحاد الأوروبي في تقييم تأثير ترتيبات التقرير المالي في حينها ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تبني معايير التقارير المالية الدولية لم تحسن جودة التقرير في شركات القطاع الخاص ، ولكن على العكس من ذلك خفضتها ، بالإضافة إلى أنه يمكن للشركات أن تستغل مستوي المرونة كجزء لا يتجزأ من معايير التقارير المالية الدولية لتحقيق فوائد التقارير الخاصة بها ، كما تم إجراء تحليل آخر بشكل منفصل

لعينتين من الشركات أحداها تحولت أساساً إلى (IFRS) امتثالاً لمتطلبات الشركات الأم والثانية لتبسيط عملية التقرير المالي ، وقد كشفت النتائج عن علامات تدهور جودة الأرباح لكل من الفريقين ، وإن كان التأثير بدأ أسوأ قليلاً على الشركات التابعة للشركات المدرجة في البورصة.

دراسة (Eng., et al., 2014) : استهدفت الدراسة تحديد ما إذا كانت القيم المحاسبية المقرر عنها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) من قبل الشركات المدرجة في سوق المال بالولايات المتحدة قابلة للمقارنة مع تلك التي ذكرت في إطار مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة (GAAP) ، وقد تمت مقارنة العينتين على أساس القوة التفسيرية لكل من السعر والعائد ونماذج التدفق النقدي والتوقيت المناسب لتقديم التقارير وجودة الاستحقاق والقدرة على التنبؤ المحاسبي ، وتبين أن أهمية والتوقيت المناسب للقيم المحاسبية وجودة استحقاقها في إطار مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة لا تختلف كثيراً عنها في إطار الـ (IFRS) ، كما أن النظامين قابلين للمقارنة في القدرة التنبؤية بعد عام 2007 ، ولا تشير الأدلة إلى اختلافات كبيرة في الجودة المحاسبية بين إعداد التقارير بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة وبموجب الـ (IFRS) ، وقد قدمت النتائج التي تم التوصل إليها أدلة تدعم سياسة هيئة سوق المال الأمريكية في السماح للشركات الأجنبية المدرجة في الولايات المتحدة باستخدام المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS دون الموازنة بينها وبين المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة.

دراسة (Alba, et al., 2013) : فحصت الدراسة تصورات المهتمين بإعداد التقارير المالية في أربعة اقتصاديات ناشئة (جمهورية التشيك والمجر ورومانيا وتركيا) بشأن إمكانية تنفيذ المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS على الشركات الصغيرة والمتوسطة من حيث التكاليف والعوائد وإستراتيجية تبنيها ، وتم إجراء مقابلات شبه منتظمة مع ممثلين عن هؤلاء المهتمين (معدّي القوائم المالية - مراجعي الحسابات - الهيئات المهنية - المستخدمين) وتبين وجود تأييد لتنفيذ المعايير الدولية للتقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول الأربع أكثر مما اقترحت نتائج مشاورات المفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي عام 2010.

دراسة (أبو ريشة ، خالد ، 2011) : توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير الدولية IFRS الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، يؤثر إيجابياً على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لتلك المشروعات ، وعلى ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية للمشروعات الصناعية الصغيرة ، والمتوسطة بالأردن وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتوحيد آلية إعداد التقارير المالية ، وإيجاد تعريف واضح لتلك المشروعات ، وكذلك تحديد المستخدمين الخارجيين لتقاريرها المالية.

دراسة (Albu & Fekete, 2010) : قدمت تحليلاً عن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في رومانيا ؛ وتوصلت الدراسة إلى إن اعتماد (IFRS for SME's) لهذه المشروعات سيعزز من مستوى الشفافية وجودة الإبلاغ المالي ، ويقوى من مقدرتها في الحصول على تمويل خارجي ، ويخفض من تكاليف الاقتراض كلما كانت جودة الإبلاغ المالي مرتفعة بشكل كاف ، مما يقلل من درجة الاعتماد على العلاقات البنكية ، كون البيانات المالية المنشورة وفقاً لـ (IFRS for SME's) لهذه المشروعات ملائمة وذات قيمة أكثر من تلك البيانات المنشورة وفقاً للمعايير المحاسبية.

دراسة (Chen (2010) ودراسة (Prena (2012) : أشارت الدراستان إلى جود ارتباط قوي وإيجابي بين جودة التقارير المالية (FRQ) وكفاءة الشركات الكبرى والعلاقة ذات الأوراق المالية القابلة للتداول بصفة عامة ، وكفاءة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بصفة خاصة ، موضحة أهمية ودور المعلومات المحاسبية في المشروعات الصغيرة ومتوسط الحجم.

دراسة (Rossouw, 2009) ، ودراسة (Ruvendra, 2010) : أكدت الدراستان على أن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً تهدف في المقام الأول إلى جعل القوائم المالية فعالة ومفيدة لمستخدمي تلك البيانات ، بغض النظر عن حجم المشروع ، وقد خلصت الدراسة إلى أن معيار التقارير المالية الدولية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد بمثابة قفزة عملاقة لعالم المحاسبة ، ولكنه كبير جداً بالنسبة للمشروعات الصغيرة بجنوب أفريقيا وأنها تحتاج إلى تبسيط المعيار المقترح نفسه.

دراسة (Eierle & Haller, 2009) : توصلت إلى وجود علاقة إيجابية ما بين دخول أسواق رأس المال تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، وأن البلدان المهتمة بفتح أسواق رأس المال تكون أكثر تحمساً لاعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي ودخول أسواق رأس المال.

دراسة (Daske, et al., 2008) : بحثت هذه الدراسة الآثار الاقتصادية لإلزامية معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) حول العالم ، وقامت بتحليل آثارها على كل من سيولة السوق وتكلفة رأس المال في ست وعشرين دولة باستخدام عينة كبيرة من المشروعات التي تم تكليفها بتبني الـ IFRS ، وتوصلت الدراسة إلى أنه في المتوسط قد زادت سيولة السوق خلال فترة تقديم الـ IFRS ، كما أظهرت الدراسة أيضاً انخفاضاً ملحوظاً في تكلفة رأس مال المشروع وزيادة في تقييمات الأسهم ، وقد تبين من خلال عينة الدراسة أن فوائد سوق رأس المال تحدث فقط في الدول التي لديها حوافز واضحة وشفافة للشركات وحيثما يكون هناك صرامة

في أنفاذ القانون ، مما يؤكد على الأهمية الرئيسية لحواجز تقرير المشروعات ونظم تنفيذ الدول لجودة التقارير المالية ، وبمقارنة المتبنيين لكل من الإلزامية والاختيارية ، تبين أن آثار سوق رأس المال تكون أكثر وضوحاً في الشركات التي تتحول اختياريًا إلى الـ IFRS سواء في نفس سنة التحول أو في وقت لاحق ، عنها عندما تصبح للـ IFRS إلزامية ، وأظهرت نتائج المقابلات وجود اختلافات بين فئات المهتمين وكذلك بين الدول بشأن تنفيذ النهج المفضل للتطبيق (تبني إلزامي - تبني اختياري - أو تقارب الأنظمة الوطنية مع المعايير الدولية للتقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، كما أظهرت المقابلات أن التأييد الأكبر كان لنهج التقارب ، ومع ذلك فقد عارض المستخدمون هذا النهج ويفضلون اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأن نهج التقارب يحرك الاهتمام من احتياجات المستخدمين إلى تفضيلات واستعداد معدي التقارير المالية ، وهذا الاستنتاج يتوقف على عملية صنع القرار في المشروعات والهيئات المنظمة الوطنية والتي يجب أن توازن بين احتياجات مختلف المستخدمين والأهداف السياسية والاقتصادية للبلاد.

دراسة (Guthrie, 2007) : هدفت إلى توضيح الإستراتيجية المتبعة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإظهار الأسباب التي دعت مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى اقتراح هذا المعايير وتوصلت الدراسة إلى أن الأسباب التي دعت مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إعداد هذا المعايير كانت تزويد المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بمعايير محاسبية خاصة لتوحيد ممارستها المالية ، كما أنه يحد من استخدام البدائل المحاسبية ويمكن كل من المستثمرين والمقرضين من عمل مقارنة للأداء المالي لجميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من نفس النوع ، وإعداد معيار ملائم ومناسب لجميع المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

يري الباحث أن اهتمام الدراسات السابقة أنصب على تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة وأله سيزيد من جودة التقارير والقوائم المالية لهذه المشروعات ، والقابلية للمقارنة وتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ويشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية وإتاحة الفرص التمويلية لهذه المشروعات ، ولم تهتم تلك الدراسات بأهمية علاج المشكلات والصعوبات التي تواجهه هذه المشروعات عند التطبيق.

ثانياً : الدراسات التي تناولت علاقة المعيار بالإفصاح الإفصاح المحاسبي :

دراسة (راضي ، محمد ، 2017) : هدفت إلى قياس مدى تحقيق معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمتطلبات جودة الإفصاح المحاسبي من خلال قياس مدى توافر كل من متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي واحتياجات مستخدمي التقارير المالية ومتطلبات تطبيق معيار التقرير المالي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بما يدفع نحو تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بخصوص هذا النوع من المشروعات ، وسد الفجوة بين ما تقدمه معايير التقرير المالي وما يطلبه مستخدمو التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن خلال الدراسة النظرية ثم اشتقاق ثلاثة فروض تم اختبارها إحصائياً وتحليل نتائج الاختبار ، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي واحتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم. مع زيادة الإفصاح المحاسبي لهذا النوع من المشروعات ، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين فئات الدراسة حول تأثير العلاقة بين كل من متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي واحتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية ومتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على جودة الإفصاح المحاسبي لهذه المشروعات. كما انتهت إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يساهم في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي لهذا النوع من المشروعات في البيئة المصرية.

دراسة (Li, Yang, 2016) : فحصت هذه الدراسة مدى تأثير الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية للتقارير المالية على الإفصاح الاختياري ، وباستخدام تحليل الفروق في الاختلافات ، تم توثيق زيادة كبيرة في تأرجح تنبؤات إدارة الإرباح بعد اعتماد المعايير إجبارياً ، بما يتفق مع فكرة ان اعتماد تلك المعايير يغير من دوافع إفصاح الشركات كرد فعل للطلب المتزايد على رأس المال ، وتبين أن الزيادة تكون أكبر بين الشركات الموجودة في الدول التي تتمسك بالتطبيق القانوني ، مما يشير إلى اللحاق بركب الشركات التي تواجه تحدي الحوافز القانونية للإفصاح قبل اعتمادها ، وقد اقترحت الدراسة ثلاث قنوات واختبرتها والتي من خلالها يمكن ان يغير اعتماد الـ IFRS دوافع إفصاح الشركات ، هي : تحسين جودة الأرباح ، وزيادة الطلب من قبل المساهمين ، وزيادة الطلب من المحللين ، وقد وجدت أدلة ثابتة على أنساق القنوات الثلاث.

دراسة (Petra Klink, 2016) : هدفت الدراسة إلى فحص تطبيق (IFRS for SME's) في ناميبيا ، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق (IFRS for SME's) يكون إطار لتقديم معلومات غير منخفضة الجودة ، لأن هذه المعايير ستحدد المتطلبات البسيطة للقياس والإفصاح طبقاً لتكلفة أقل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأن استبدال معايير التقارير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للشرق الأوسط وجنوب أفريقيا ECSAFA

Guide بمعايير IFRS for SME's ستجعل لدى هذه المشروعات سهولة في تحديد متطلبات القياس والإفصاح ، وبالتبعية سوف يعرض هذا المعيار تقرير المراجع غير متحفظ.

دراسة (محمود إبراهيم حسين ، هيام ، 2014) : هدفت إلى تحليل مدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساعد على تحسين عملية الإفصاح والعرض المحاسبي لدى SME's وتحليل المشكلات الناشئة في إعداد التقارير المالية وفقاً لنفس متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للمشروعات الكبرى والعملاقة في مصر ، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص SME's في بيئة الأعمال المصرية قد يؤدي إلى تحقيق الشفافية والمصداقية والجودة في القوائم والتقارير المالية نتيجة انخفاض متطلبات الإفصاح ووجود معالجات أكثر سهولة ويسر عن معايير المحاسبة المصرية الكاملة.

دراسة (مصادف ، علي جاب الله ، 2010) : هدفت الدراسة إلى اقتراح منهج لتطوير التقارير المالية التي تعدها المشروعات الصغيرة في ليبيا في إطار المعايير الخاصة بالمشروعات الكبيرة الحجم ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تحديد متطلبات الإفصاح الملائمة من المعايير الخاصة بالمشروعات الكبيرة الحجم ، التي تتلاءم مع المشروعات الليبية الصغيرة الحجم.

دراسة (Baskerville & Cordery, 2006) : هدفت إلى إلقاء الضوء على معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والصادر عن مجلس المعايير الدولية في عام 2004 ، وتوصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي في ظهور هذا المعيار يعود إلى الاختلافات في آلية الإبلاغ المالي المتبعة من قبل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم خلال الخمسين عام الماضية.

دراسة (Lantto, 2006) : توصل الباحث في هذه الدراسة إلى إن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS ، والتقديرات الواردة في متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة وموثقة وذات اعتمادية عالية لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.

يري الباحث إن الدراسات السابقة أنصب اهتمامها على أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFR's للمشروعات الصغيرة والمتوسطة له تأثير إيجابي على الوفاء بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي وتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من معلومات ما يحقق الشفافية والمصداقية والجودة في القوائم والتقارير المالية لهذه المشروعات ، ولم تتطرق الدراسات السابقة لأهمية علاج المشكلات المالية والإدارية والتمويلية والضريبية لتلك المشروعات.

ثالثاً : الدراسات التي تناولت صعوبات ومشكلات التطبيق :

دراسة (Almhameed, M., & Mansour, E., 2016) : هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على نجاح تطبيق (IFRS for SME's) ، في الأردن وتوصلت الدراسة إلى أن هناك محاسنين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لديهم معرفة متوسطة عن (IFRS for SME's) على الرغم من أن تطبيق (IFRS for SME's) يحتوي على صعوبات ومشكلات تعوق تطبيق (IFRS for SME's) ، كما إن تكلفة تطبيق IFRS for SME's عالية ، بالإضافة إلى عدم تحديد المنافع المتوقعة من تطبيق IFRS for SME's ، وهل هذه المعايير ستوفي احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

دراسة (Rudzani, S. & David, M., 2016) : هدفت إلى تقييم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في جنوب أفريقيا منها نقص الخبرة المطلوبة ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مشكلة تواجه SME's في إعداد القوائم المالية وتعدد وتنوع القوائم المالية.

دراسة (Al-Mannai, Hindi, 2015) : بحثت مدى اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من قبل 44 شركة مدرجة في بورصة قطر ، كما فحصت التحديات التي تمر بها هذه الشركات في عملية اعتماد وتنفيذ تلك المعايير ، وقد تبين من الدراسة أن هناك تحديات أربعة رئيسية تواجه عملية تبني تطبيق IFRS في قطر هي مستوي التعليم والمهارات المهنية للقائمين على إعداد التقارير المالية ، وإشترط الدعم الخارجي (مثل إشراك مراقبي الحسابات والمستشارين المهنيين الخارجيين) ، وزيادة الحوكمة التي قد تؤدي لمحاربة التلاعب ، وقد أوصت الدراسة بأنه لكي يكون هناك تفعيل ومراقبة أفضل لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية في قطر ، فيجب أن توصي القوانين والتشريعات باعتماد معايير التقارير المالية الدولية مع وجود هيئة مركزية تقرر وتلزم الشركات تطبيق تلك المعايير.

دراسة (Owolabi, F., & Onyinye, O. 2014) : هدفت إلى فحص تطبيق IFRS for SME's في نيجيريا بالتركيز على المشروعات الصغيرة ، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق IFRS for SME's في نيجيريا مكن تلك المشروعات من دخول الاستثمارات الدولية والمستثمرين والقروض البنكية ومعدلات عالية عن طريق وكلاء الاقتراض الدوليين ، إلا أن هناك تحديات تؤثر على تطبيق IFRS for SME's في نيجيريا بسبب عم التدخل السريع من قبل الجهات المعنية المحاسبية مثل مجلس التقارير المالية في نيجيريا FRCN ، ومعهد المحاسبين النيجيري ICAN ، وجمعية المحاسبين المحليين بنيجيريا ANAN.

دراسة (Gélard, 2014) : بينت أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية للمشروعات الصغيرة له العديد من الأبعاد والمزايا الهامة منها تسهيل عملية الحصول على التمويل على المستوى الدولي ، وسهولة مقارنة القوائم المالية مع الشركات النظيرة.

دراسة (Kim, et al., 2014) : اشتملت الدراسة على عينة كبيرة من الشركات في 34 دولة خلال السنوات من 1998 حتى 2004 ، بهدف تقييم تأثير الاختياري معايير التقارير المالية الدولية IFRS على التكلفة الضمنية لرأس مال الشركة ، وتوصلت الدراسة إلى أن التكلفة الضمنية لرأس المال تكون أقل بكثير بالنسبة للشركات التي تتبنى تطبيق معايير التقارير المالية IFRS عن الشركات التي لا تتبنى تطبيق هذه المعايير ، هذه النتيجة تدعم الحاجة إلى تحديد آليات الحوكمة والتطبيق ، كما توصلت الدراسة إلى أن التكلفة الضمنية لرأس المال تتخفف مع كفاءة البنية التحتية المؤسسية ، علاوة على ذلك فأنها قدمت الدليل على أن التكلفة المنخفضة لرأس المال تتأثر أكثر بتبني الـ IFRS في الدول ذات البنية التحتية المؤسسية الضعيفة مما هي عليه في الدول ذات البنية التحتية المؤسسية القوية.

دراسة (جزر ، ورويحة ، 2014) : استهدفت تحليل جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في مجال تطوير المحاسبة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي أو المعايير التي تحكم الممارسات المحاسبية لتلك المشروعات حتى إصدار المعيار الدولي الخاص بهذه المشروعات ، ودراسة مدى ملائمة تطبيق ذلك المعيار على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، وتأثير ذلك على تحديد الوعاء الضريبي لهذه المشروعات في ظل التشريع الضريبي المصري ، وخلصت الدراسة إلى أنه لا توجد بيئة محاسبية ملائمة لتطبيق هذا المعيار ، واختفاء عنصر الإلزام بإمسك دفاتر محاسبية منتظمة ، وعدم وجود اتفاق بشأن تعريف المشروع الصغيرة ، مع غياب الوعي المحاسبي والضريبي لدى المحاسبين والمراجعين المصريين خاصة الذين يتعاملون مع تلك المشروعات.

دراسة (الشرقاوي ، حسين أبوالمعاطي، مني ، 2014) : تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة استغلال الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS للوصول للمعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي تساعد على اتخاذ القرارات الملائمة لتوجيه وتعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد على التنمية الاقتصادية ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : وجود صعوبات في التحول لمعايير الإبلاغ المالي منها تكاليف التدريب ، وتكاليف ورسوم البرامج الاستثمارية ، مع وجود مزايا لهذا التحول من أهمها الإفصاح والشفافية ، وأكدت نتائج الدراسة أيضاً على ضرورة تبني معايير الإبلاغ المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بما يحسن من واقع الحياة الاقتصادية بمصر ، وبالتالي تحسين أوضاع البورصة المصرية ، كما توجد علاقة ارتباط بين الامتثال لمعايير التقارير المالية IFRS وجودة المعلومات المحاسبية.

دراسة (De George, et la., 2013) : قدمت أدلة على وجود تكلفة يمكن ملاحظتها مباشرة وهامة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ، وذلك عن طريق فحص الأتعاب التي تتكبدها المشروع من أجل المراجعة القانونية لبياناتها المالية في الفترة الانتقالية ، تبين من خلال استخدام مجموعة بيانات شاملة عن جميع الشركات الاسترالية المسجلة للتداول العام وجود زيادة في متوسط تكاليف مراجعة الحسابات قدرها 23% في حالة الانتقال إلى معايير IFRS ، وأشارت التقديرات إلى زيادة غير طبيعية في تكاليف مراجعة الحسابات ذات الصلة بالـ IFRS تتجاوز 8% ، بخلاف الزيادات السنوية العادية في الأتعاب في فترة ما قبل الـ IFRS ، وقد ثبت من التحليل ما يدل على أن الشركات الصغيرة تتحمل أتعاب أعلى للمراجعة في ظل الـ IFRS على نحو غير متناسب.

دراسة (العبايجي ، زينب ، 2012) : هدفت إلى بيان مدى وجود قابلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود قابلية لدى هذه المشروعات للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية والخاصة بالبنود الواجب عرضها في القوائم المالية.

دراسة (Thomas, 2011) : أكدت على أهمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في اقتصاد أي دولة مؤكدة على أن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تتمتع بشفافية ومصداقية في المعلومات المالية الخاصة بها تواجه مشاكل أقل بكثير في الحصول على التمويل الخارجي لها ، وخلصت الدراسة إلى وجود درجة عالية من المشكلات التمويلية تواجه المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض جودة التقارير والقوائم المعدة في تلك المشروعات.

دراسة (Nadia, 2010) : هدفت إلى تقديم رؤى حول بعض القضايا المرتبطة بإمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في رومانيا ، وذلك عن طريق تحليل النظام المحاسبي المطبق برومانيا ومقارنته مع (IFRS for SME's) .

دراسة (حماد ، 2011) : هدفت إلى معرفة مدى ملائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم للتطبيق على هذه المشروعات في الأردن ، وكذلك معرفة المعوقات التي تواجه

تطبيق هذه المعايير وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن هناك تأييد لوجود معايير خاصة للمشروعات الصغيرة ، والمتوسطة الحجم باعتبارها أسهل ، وأقل تكلفة من تطبيق المعايير الدولية الكاملة عند إعداد القوائم المالية للمشروعات الصغيرة ، والمتوسطة الحجم ، كما توجد العديد من الصعوبات لتطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأهمها ضعف الرقابة ، وغيابها في بعض الأحيان في هذه المشروعات ، يرى الباحث ضرورة تفعيل الرقابة بشكل فعال على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم قبل البدء بتنفيذ المعايير الخاصة بهذه المشروعات.

دراسة (حميدان ، 2010) : توصلت إلى أن هنالك التزام من قبل مؤسسة المدن الصناعية بتطبيق قواعد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الخاص بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم (قياس ، اعتراف ، عرض وإفصاح) عند إعدادها للتقارير المالية الختامية.

دراسة (القشي والعبادي ، 2010) : هدفت إلى نقاش الإستراتيجية المحاسبية ومدى توفرها في أنظمة المحاسبة المطبقة في المشروعات الصغيرة ومتوسط الحجم ، وذلك من خلال نقاش عملي فلسفي لمستويات الإطار المفاهيمي في تلك المشروعات. وقد خلصت الدراسة إلى أن أغلب بنود الإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة غائبة في نظام المعلومات المحاسبي العام في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بسبب اقتصار التقارير المالية المفصّل عنها من قبل هذا النوع من المشروعات على الميزانية العمومية وقائمة الدخل والملاحظات التفسيرية ، واستبعادها لقائمة التدفقات النقدية ، وعدم ملائمة أهداف الإبلاغ المالي وفقاً للأهداف العامة المنصوص عليها بالإطار المفاهيمي للمحاسبة ، وعدم توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في قوائم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، وعدم إلزامية نشر القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، وغياب نظرية الوكالة بشكل شبة كامل عن النظام المحاسبي المعمول به ، وأن كل من الفروض المحاسبية (الوحدة الاقتصادية ، والاستمرارية ، والدورية) غير متوافرة بالمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم نظراً لعدم استقلالية المؤسسة عن مالكيها ، وعدم امتلاكها شخصية اعتبارية مستقلة ، ولعدم وجود إلزامية بإعداد القوائم المالية بشكل دوري دقيق.

دراسة (Fitzpatrick & Farnk, 2009) : أوضحت أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول ذات الدخل المنخفض ، ومن أحد اهتمامات (IFAC) التي بينتها الدراسة فيما يتعلق في الدول النامية هو قلة الثقافة والتعليم ، ونقص تعليم المحاسبة وغياب نظم المعلومات المحاسبية ، وبالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي بمجملها إلى إضعاف قدرة بعض المشروعات على إصدار إبلاغ مالي عادل وفقاً لـ (IFRS).

دراسة (Briciu, et al., 2009) : تناولت كل من التغيرات الاقتصادية العالمية ، وزيادة رفعة الاقتصاد العالمي ، وظهور الشركات متعددة الجنسية ، وإنشاء أكبر الأسواق الاستهلاكية العالمية ، وكذلك دور نظم المعلومات المحاسبية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة ، وتناولت أيضاً مفهوم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومن هم مستخدمي المعلومات وماهية احتياجاتهم ، وخلصت الدراسة إلى أن الالتزام الكامل للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية سواء في كندا أو رومانيا يؤدي إلى وجود تكلفة لا يوجد ما يبررها وأن الاستمرار في الالتزام بتطبيق تلك المعايير قد يؤثر على بقاء واستمرار ذلك القطاع من المشروعات ، وكذلك إعادة النظر في تعريف المشروعات الصغيرة الوارد في القانون 141 سنة 2004 في مصر ، بشأن تنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم وتعديل المعايير المستخدمة.

دراسة (دهبي ، 2007) : أشارت إلى إن العوامل المؤثرة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم السورية تتمثل بعوامل بيئية داخلية كالنظم القانونية بسوريا والقوانين الضريبية ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودور مهنة المحاسبة ومدى تطور سوق الأوراق المالية.

دراسة (أبن غربية ، سالم ، 2005) : هدفت إلى تحديد البدائل المتاحة لتطوير بيئة العمل المحاسبي في ليبيا وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها ، تبني المعايير المحاسبية المطبقة في الدول الصناعية المتقدمة أو المعايير الدولية للتقارير المالية يُعد صعب التطبيق نظراً لصغر حجم الشركات الليبية ، وأن تبني المعايير الدولية للتقارير المالية وتعديلها خاصة فيما يتعلق بالإفصاح لتلائم بيئة العمل المحاسبي في ليبيا يؤدي إلى تأمين القبول الواسع لهذه المعايير وزيادة الثقة فيها.

دراسة (جرادات ، 2004) : توصلت إلى أن المشكلة الرئيسية التي تواجه البنوك وتمنعها من توفير التمويل المطلوب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشكلة اختلاف المعلومات في سوق الائتمان عن هذه المشروعات.

دراسة (حماد ، طارق ، 2003) : هدفت الدراسة إلى تحليل المشكلات الناشئة عن إعداد التقارير المالية في المشروعات الصغيرة وما يمثله من عبء وتعقيدات قد لا يوجد ما يبررها من منفعة لمستخدمي القوائم المالية ، ومحاولة وضع منهج محاسبي لإعداد تقارير مالية تلائم تلك المشروعات ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فروق بين احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة ، وأن تعدد

وتعقد معايير الإفصاح والالتزام بكامل معايير المحاسبة تجاوز التكلفة للعائد الذي يعود منها ، وقد خلصت الدراسة إلى وضع منهج محاسبي مقترح لإعداد تقارير تفاضلية للمشروعات الصغيرة ، ويعتمد المنهج المقترح على منح المشروعات الصغيرة إعفاء كلي من بعض المعايير ، ولعائد الذي يعود منها ، وقد خلصت الدراسة إلى وضع منهج محاسبي مقترح لإعداد تقارير تفاضلية للمشروعات الصغيرة ، ويعتمد المنهج المقترح على منح المشروعات الصغيرة إعفاء كلي من بعض المعايير ، وإعفاء حزي من بعض متطلبات المعايير الأخرى ، يري الباحث أن الدراسات السابقة أنصب اهتمامها على معوقات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منها نقص الخبرة المطلوبة لتطبيق المعايير وارتفاع تكلفة تطبيق المعايير ووجود جهات او هيئات مركزية تفرض على هذه المشروعات تطبيق المعايير وصعوبة حصول تلك المشروعات على التمويل على المستوي الدولي أو المحلي وضرورة وجود آليات مناسبة لحوكمة هذه المشروعات وضعف الرقابة وغيابها أحياناً في هذه المشروعات وغياب أغلب بنود الإطار المفاهيمي للمحاسبة في تلك المشروعات ، ولم تتطرق الدراسات السابقة لطرق علاج تلك المشكلات لتفعيل دور هذه المشروعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المشكلات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر (إتحاد المصارف العربية ، 2019) تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ومتناهية الصغر) في مصر من عدد من المعوقات والقيود تكمن بشكل خاص في ثلاثة مجالات رئيسية هي القيود التشريعية والتنظيمية ، وقيود التمويل وعدم تعدد آلياته ، والقيود المتعلقة بقدرات القطاع نفسه ، ووفقاً لتقرير للبنك المركزي المصري ، 2018 ، فإن 66% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لديها مشاكل في التعامل مع المصارف تتمثل في ارتفاع الفوائد والعمولات والمصاريف الإدارية ، و 61% تتمثل في كثرة الضمانات المطلوبة ، و 53% في طول الإجراءات وصعوبتها و 37% في كثرة المستندات المطلوبة ، ويشكو معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المرحلة الطويلة لإعداد المستندات والضمانات اللازمة وصعوبة استخراج التراخيص ، كما يواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشاكل مرتبطة ببيئة الاستثمار ، منها ما يتعلق بالتراخيص ، ومنها ما يتعلق بالضرائب ومنها ما يتعلق بالجهات الرقابية.

ويري الباحث أن الوضع الحالي في بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يفتقر إلى وجود العوامل

الآتية :

- ١- إطار قوي لتنظيم القطاع ومراقبته بدأ من إنشاء المشروع ومروراً بإدارته وتمويله ومراقبة إنتاجه وتسويقه داخل البلاد وخارجها وتوفير مختلف المتطلبات اللوجستية لإنجاح ذلك القطاع.
- ٢- غياب الإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم إدارة القطاع ويتخذ آليات محددة لتمويله ويوفر الحماية القانونية لمختلف الأطراف ذات العلاقة بعمل هذه المشروعات.
- ٣- عدم توافر مؤسسات متخصصة في دعم هذه المشروعات من مؤسسات مالية وهيئات إقليمية ودولية توفر منتجات تمويلية إبداعية وخلافه متنوعة موجهة خصيصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وآليات تمويل واضحة مربحة للمؤسسات التمويلية ومناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٤- إنشاء مؤسسات مركزية حكومية لضمان وتأمين التمويل المقدم من مختلف الجهات المالية والمصرفية المحلية والإقليمية والدولية.
- ٥- عدم وجود مبادرات خلاقية وإبداعية محلية وإقليمية ودولية لتنمية وتطوير جانبي الطلب والعرض في سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعندما صدر قانون تنمية المشروعات الصغيرة (رقم 141 لسنة 2004) من جانب الصندوق الاجتماعي للتنمية وقام هذا القانون بإنشاء نظام الشباك الواحد للقيام بالتنسيق بين كل الجهات لتلبية طلبات التراخيص للمشروعات وإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، إلا أن هذا القانون جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل تعدد جهات الرقابة والتفتيش على هذه المشروعات ، وتم تعريف المشروعات الصغيرة في مصر على أنها "كل شركة أو مشروع فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً ، ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ، ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً".

ومن أهم خصائص تلك المشاريع أن لديها مميزات محلية عديدة ، فإنها توفر السلع والخدمات إلى المواطنين بأسعار رخيصة وتوفر فرص عمل عديدة للعمالة محدودة الخبرة وتشجع استخدام التكنولوجيا المحلية البسيطة وتمثل هذه المشاريع حوالي 98% من المشروعات الصناعية في مصر وتوظف حوالي 47% من عمالة القطاع الصناعي المصري. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2016).

ويوضح الوضع الحالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- ١- غياب الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم إدارة المشروع وذلك نظراً لتعدد القانونيين والتشريعات التي تحكم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر مما يؤدي إلى تعارض القوانين مع بعضها البعض.
- ٢- غياب الهيكل الرقابي على تلك المشروعات نظراً لتعدد القوانين وتعدد القرارات الواردة مما يسبب تعارض بين الجهات الرقابية.
- ٣- غياب الهيكل التنظيمي وذلك لعدم وجود لوائح منظمة لتيسير العملية داخل المؤسسة وكذلك عدم اتساق القرارات.
- ٤- غياب الإطار المحاسبي نظراً لافتقار تلك المشروعات إلى المستندات المحاسبية وغياب الدفاتر المحاسبية المنتظمة التي لا يقع عليها أي نظام محاسبي سليم ويزداد على ذلك زيادة ديون المشروعات لمصلحة الضرائب ، حيث أن مأموري الضرائب يفرضون الضرائب على الطاقة الإنتاجية الكاملة للمشروع وذلك لعدم وجود أي دفاتر أو مستندات تثبت تكاليف ومصروفات نشاط المشروع مما يعجز صاحب العمل عن الوفاء بالتزاماته ويضطره إلى إعلان إفلاسه والتوقف عن النشاط.

يمكن تصنيف المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر إلى مجموعتين المجموعة الأولى من المشكلات :

- ١- المشكلات المحاسبية المرتبطة بطبيعة المشروع الصغيرة والمتوسطة :
١- غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المشروعات وذلك إما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية اللازمة أو لعدم خبرتهم بهذا المجال.
- ٢- تعدد طرق القياس المحاسبي وزيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي بالشكل الذي لا يتلائم مع طبيعة وخصائص المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ٣- الإخلال بمبدأ الوحدة المحاسبية : المشكلات المحاسبية المرتبطة بطبيعة وواقع الذمة المالية الخاصة بصاحب المشروع.

المجموعة الثانية من المشكلات :

- ١- المشكلات المحاسبية المرتبطة بطبيعة وواقع بيئة العمل المصرية والتي تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ١- تعدد المشكلات الضريبية خصوصاً في ظل التعديل الجديد لسعر ضريبة الإرباح التجارية والصناعية في القانون الجديد والذي لا يتناسب مع ما يتسم به النشاط الصناعي من عنصر المخاطرة وبطء في دوران رأس المال.
- ٢- تعدد الدفاتر والسجلات والمحاسبية التي تمسك بمعرفة هذه المشروعات وتعدد مسمياتها مما يؤدي في النهاية إلى عدم إمساك دفاتر منظمة وتضارب نتائجها.

يري (ماهر حسن ، إيهاب ، 2016) أنه يمكن تلخيص أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام في جميع أنحاء العالم في البنود التالية :

- ١- **تكلفة رأس المال :** إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المشروعات الكبيرة إضافة إلى ذلك تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة التكلفة التي تتحملها هذه المشروعات.
- ٢- **التضخم :** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل ، وهنا تعترض هذه المشروعات مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.
- ٣- **التمويل :** تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداتها (نقص السجل الائتماني) وعليه تتعرض المشروعات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس - الأولية - النمو الأولي - النمو الفعلي - الاندماج) ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على أموال المودعين.
- ٤- **الإجراءات الحكومية :** وهذه مشكلة تظهر بوضوح في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- ٥- **الضرائب** : يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم ، وتظهر هذه المشكلة من جانبيين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب لمصلحة الضرائب ، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المشروعات مما يعيق عمل جهاز الضرائب
- ٦- **المنافسة** : المنافسة والتسويق من المشكلات الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.
- ٧- **ندرة المواد الأولية** : عدم القدرة على التخزين للمواد الأولية وندرها وضرورة اللجوء إلى الاستيراد والمواجهة وتغيرات أسعار الصرف.

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر:

تحرص الحكومة المصرية ممثلة في جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة التمويل اللازم لكافة المشروعات الواعدة ومساندتها مالياً وفنياً ، وفيما يلي أهم معلومات عن حجم التمويلات خلال 2018 حيث أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من أهم القطاعات التي يمكن أن تقود الاقتصاد المصري خلال السنوات القادمة (إسلام سعيد 2019 ، بوابة الأهرام) و (عبد العزيز المصري ، 2018 ، الوطن) على النحو التالي :

- إجمالي تمويلات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر 5.3 مليار جنيه في (2018).
 - الإناث حصلن على 47% من إجمالي التمويل.
 - تمثل الإناث المستفيدات من قروض التمويل متناهي الصغر نحو 70% من إجمالي عدد العملاء.
 - محافظات الصعيد تستحوذ على 50% من التمويلات (المقدمة للقطاع).
 - مازال النشاط التجاري يحتل المرتبة الأولى مقارنة بالأنشطة الأخرى.
 - مشاريع المحافظات الحدودية تحصل على 5% من التمويل و33% لوجه بحري.
 - توفير قرابة 395 ألف فرصة عمل جديدة عبر هذه التمويلات.
 - القطاع التجاري يحصل على 58% من التمويل والصناعي 8% فقط.
- ويري كل من : (محمد عبد الفتاح ، هيثم ، 2017) و (مصطفى ، سماح 206) أن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتم من خلال:
- خلق فرص عمل جديدة للشباب والقضاء على البطالة.
 - تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتمركز الدخل.
 - حل مشكلة التضخم بتوسيع قاعدة الإنتاجية.
 - زيادة الحصيلة الضريبية للدولة وتنمية مواردها الضريبية.
 - تنمية الصادرات ونشاط إعادة التصدير.
 - تعظيم استخدام الخامات المحلية وتعظيم استخدام المنتجات الثانوية وتدوير المخلفات.
 - تنمية المدخرات المحلية واستثمارها.
 - تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي المصري.
 - المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات بالمنتجات المحلية.
 - توازن هيكل النشاط الصناعي المصري من خلال توفير الصناعات الداعمة للأنشطة الصناعية الكبيرة والمتوسطة وتحقيق التكامل فيما بينها.
 - المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية المكانية والتي تتطلب فرص العمل الجديدة - سلع وخدمات - مساكن.
- ولكي تقوم هذه المشروعات بدورها في خدمة أهداف التنمية المستدامة لابد من قيام الدولة والأجهزة المعنية ببعض الإجراءات الداعمة من خلال ما يلي :

- ١- إلزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق معايير التقارير الدولية IFRS ، ومنحها بعض الحوافز القانونية والضريبية لسهولة التطبيق.
- ٢- تحفيز المشروعات الصغيرة من خلال إجراء التعديلات الضريبية اللازمة بإعفاء الأرباح التي تحققها تلك المشروعات والغير ممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية من الضرائب لمدة خمس سنوات ، حيث نلاحظ أن قانون الضرائب على الدخل رقم (91) لسنة 2005 قد فرق بين المعاملة الضريبية بين المشروعات الصغيرة وفقاً لمصدر التمويل وأشار إلى إعفاء الأرباح التي تحققها المشروعات الصغيرة والممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في حدود نسبة هذا التمويل ولمدة خمسة سنوات من تاريخ مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال في حين لا يسري هذا الإعفاء على المشروعات الممولة من مصادر أخرى.
- ٣- تنمية صادرات المشروعات الصغيرة من خلال.
- أ- إنشاء شركات أو بيوت متخصصة توفر المعلومات اللازمة لتلك المشروعات عن السلع المطلوبة للتصدير وأماكن تسويقها وتوقيتها.

- ب- العمل على تخفيض تكلفة المنتج النهائي من خلال تخفيض التعريفات الجمركية على المواد الخام المستوردة مع تخفيض تكلفة النقل لهذه المنتجات وزيادة جودتها بتوفير آلات تكنولوجية حديثة بأقل تكلفة.
- ج- تشجيع المشروعات الصغيرة للحصول على شهادة الجودة.
- ٤- التوسع في إنشاء مجمع الخدمات الواحد لجميع المصالح المتعلقة بتسجيل الشركات.
- ٥- تشجيع البنوك على تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيق نظام ضمان للقروض المقدمة لتلك المشروعات ولا شك أن هذا النظام سيجعل عملية التمويل من مؤسسات التمويل عملية سهلة وميسرة.
- ٦- توفير دليل شامل بالقوانين التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مع العمل على تيسير الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تحكم عمليات تسجيل وتشغيل المشروعات الصغيرة ودمجها في الاقتصاد الرسمي.
- ٧- العمل على تنمية وإنشاء التجمعات الصناعية من خلال إدراج مخصصات مالية لهذا الغرض ضمن الموازنة العامة للدولة ثم طرح هذه التجمعات للبيع بسعر التكلفة أو بإيجار لشهري لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- ٨- توفير حماية للعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مظلة النظام التأميني.
- ٩- امتداد المظلة التأمينية على الممتلكات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمخاطر الأخرى (كمخاطر التشغيل ومخاطر التعثر في سداد الديون).
- ١٠- زيادة التدريب والتوعية لتلك المشروعات بإنشاء معهد خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يوفر البرامج التدريبية الآتية :
- أ- برنامج تدريب المديرين : لزيادة الوعي لدى المسؤولين عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ب- برامج تدريب الفني : لرفع مهارات العاملين ولمواكبة التقدم الفني.
- ج- البرامج الإدارية : لتقديم الخدمات الإرشادية الخاصة بالإرادة والتمويل والضرائب وقوانين العمل المتعلقة بالمشروعات الصغيرة على أن يكون بتكلفة معقولة تناسب هذه المشروعات.
- ١١- توفير شبكة من المعلومات والإحصاءات عن المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المتوفرة في الدول العربية والعالمية واللازمة لتشغيل المشروعات الصغيرة بحيث يسهل على الدولة المساهمة في توفير احتياجات تلك المشروعات بأقل تكلفة ممكنة.
- ١٢- زيادة التنسيق بين الوزارات والإدارات المحلية بحيث يتم تقديم الخدمات المقدمة إلى المشروعات الصغيرة بكفاءة عالية.
- ١٣- التشجيع على الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة من خلال.
- أ- تعديل القوانين ذات العلاقة بالاستثمار المحلي والأجنبي والتراخيص للمحال التجارية والصناعية.
- ب- تنظيم حملات ترويج عامة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ١٤- إقامة معارض متخصصة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة في الداخل والخارج.
- ١٥- ضرورة حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستحقاتها من الباطن في الأوقات المتعاقد عليها عن طريق تفعيل مواد القانون الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة بشأن فض المنازعات وإعطاء الأولوية لتسوية مدفوعات الحكومة التي تجاوزت تاريخ الاستحقاق لشركات القطاع الخاص المتعاقدة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ١٦- تحفيز المشروعات الكبيرة على التعاقد مع المشروعات الصغيرة عن طريق :
- أ- تغيير قانون المناقصات (قانون 189) بما يسمح بتقديم مزايا تفصيلية من قبل الحكومة للشركات الكبيرة المتعاقدة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ب- تقديم حوافز ضريبية للمشروعات الكبيرة المحلية أو الأجنبية المتعاقدة مع المشروعات الصغيرة أو المتوسطة.
- ١٧- تعميم إنشاء وحدة تنمية المشروعات الصغيرة في كلا من الوزارات والجهات الحكومية بهدف التنسيق فيما بينها من خلال وحدة مركزية لتنمية المشروعات الصغيرة في كل محافظة بحيث تتولى كل وحدة البحث عن سبل تنمية تلك المشروعات كلا في مجاله مثل أن تقوم وزارة الصناعية بالبحث عن كيفية توفير المعدات الإنتاجية اللازمة لتلك المشروعات وقيام وزارة البحث العلمي بالبحث عن كيفية تطوير وسائل الإنتاج ، وبحث وزارة التجارة الخارجية عن سبل تعزيز القدرة التنافسية لتلك المشروعات في غزو الأسواق الخارجية.
- ١٨- تشجيع المشروعات الصغيرة على صنع القرار من خلال زيادة تمثل تلك المشروعات في إتحاد الصناعات المصرية وذلك بإنشاء غرفة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وختاماً فإنه لا بد من التأكيد على أن التنمية في أي بلد لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها ، حيث من الممكن أن يقوم القطاع الخاص بل ويجب أن يقوم بدور رئيسي لضمان إحراز التقدم المستمر وبإمكان القطاع الخاص المصري القيام بالكثير لمساعدة مصر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
مقترحات لتنمية المشروعات الصغيرة (http://www.ahram.org.eg12/1/2014) وتفعيل دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة :

- تفعيل دور مؤسسات المتجمع المدني مثل الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال وتوفير التمويل لها لإعادة إقراضها في ظل ما لديها من خبرة في التعامل مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بأساليب غير تقليدية بالإضافة إلى قدرتها على متابعة أعضائها (عملانها).
- التوسع في انتشار الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها مثل : شركات التأجير التمويلي ، والاستعلام الائتماني ، شركات ومؤسسات الضمان والتأمين.
- إنشاء جهاز بحثي لاستكشاف فرص الاستثمار الجديد وعمل دراسات للسوق يتم فيها تحديد أنواع الصناعات والمشروعات التي بها فجوة وأماكنها ويتم توجيه الراغبين في إقامة مشروعات إلى هذه المجالات.
- التوسع في إقامة المعارض المحلية والخارجية لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تسويق الإنتاج وقد يكون ذلك من خلال المحافظات مع تحمل جانب كبير من تكاليف ذلك نيابة عن أصحاب المشروعات وبمساعدة رجال الأعمال من منطلق المسؤولية المجتمعية.
- البحث عن حوافز ومزايا لدمج القطاع الرسمي من خلال إجراءات ميسرة للحصول على التراخيص مع تقديم حوافز ضريبية مع عدم المحاسبة الضريبية بأثر رجعي مع تقديم الدعم الفني والإداري والتمويلي لهم.
- محاولة تطبيق ما يسمى بأسلوب الحماية والذي طبق في بعض الدول من خلال تخصيص سلع معينة لا يتم إنتاجها إلا من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى التزام المشروعات التي تحصل على مناقصات حكومية بأن يكون هناك نصيب في المدخلات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أن يكون هناك نسبة طوعية أو إلزامية في محافظ كل البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويجب أن تصل النسبة إلى المستوي الذي يتفق مع أهمية هذه المشروعات والحاجة إلى قيمتها لما لها من إيجابيات متعددة المحاور.
- الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره وتدعيم مراكز التدريب المهني بما يسهم في الارتقاء بالمستوي المهني للخريجين.

هكذا يعد تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية ، والمساهمة في معالجة مشكلاتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى ، ولذلك أولت الحكومة المصرية هذه المشاريع اهتماماً متزايداً وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

مفهوم وخصائص ومحددات جودة التقارير المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تحقيقها.

تعتبر التقارير والقوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي ومصدر للمعلومات واتخاذ القرارات في الدول النامية ، وتعتبر التقارير المالية وسيلة لإظهار أداء المشروعات وإيضاح مراكزها المالي وتحتاج العديد من الجهات والأفراد إلى هذه التقارير بجودة مرتفعة لاستخدامها في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل كما تعد التقارير المالية الأساس لاتخاذ القرارات في جميع مستويات الاقتصاد القومي.

مفهوم جودة التقارير المالية :

هناك تعريفات مختلفة لجودة التقارير المالية ، حيث يمكن تعريفها على أنها التقارير الصادرة من الشركات المساهمة والتي تعبر عن صدق المعلومات الخاصة بكافة الأنشطة التي تقوم بها الشركات من البنود المعروضة في تلك القوائم والتقارير وبعدها عن التحيز وغير مضللة لتكون أكثر فائدة لمتخذي القرارات الاستثمارية ومقياساً لطبيعة العمل المنظم الذي تقوم به المشروع وكفاءة ومهنية القائمين بإعداد تلك التقارير ، كما عرفها (FASB, 2010) على أنها درجة الدقة التي تجعل التقارير المالية ذات قدرة على نقل المعلومات إلى مستخدمي هذه التقارير المالية (خصوصاً المستثمرين في الأسهم) عن عمليات المشروع بالشكل الذي يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومساعدتهم في إتمام التعاقدات المختلفة ، كما عرفها (طه أبو الخير ، مدثر ، 2007) إن جودة معايير المحاسبة تنعكس على جودة التقارير المالية لأنه ينتج من معايير المحاسبية ذات جودة عالية تقارير تتصف بالإفصاح الكامل والشفافية أكثر ، وتكون قابلة للمقارنة ، إلا أن الباحث يتفق مع الرأي القائل بأن جودة المعايير المحاسبية هي شرط من مجموعة شروط يجب توافرها لتحقيق جودة التقارير المالية ، وأيضاً ذكر (طه أبو الخير ، مدثر ، 2007) أنه يوجد اتفاق بين الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الربح ، أو استخدام جودة الأرباح كمقياس لقياس جودة التقارير المالية ، في النهاية يمكن القول أن جودة الأرباح تعني جودة التقارير المالية ، إلا أن الباحث يتفق مع رأي (تغيان حسانيين ، محمود ، 2012) بأن جودة الربح هو مفهوم محدد لمفهوم عام هو جودة التقارير المالية لأن جودة الربح لا تعبر عن كل المعلومات بل تقتصر على المعلومات المالية فقط ، وأيضاً أشار (FASB, 2001) إلى إن جودة التقارير المالية يمكن تحقيقها من خلال التوسع في الإفصاح المحاسبي وزيادة جودته ، وذلك من خلال الإفصاح

بشفافية عن كافة الأحداث والعمليات والتوقعات الأساسية ، ومن ثم تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية ، ويرى البعض أنه يمكن تحقيق جودة التقارير المالية من خلال كلاً من المدخلين هما : مدخل تلبية احتياجات المستخدمين ، ومدخل حماية الملاك والمستثمرين (تغيان حسانين ، محمود ، 2012) كما عرفها (جمعة ، هوام ، وبرايس ، نورة ، 2017) "تتحقق جودة التقارير المالية من تحقق جودة المعلومات المحاسبية وهي تعني ما تتمتع به المعلومات المحاسبية من خصائص نوعية (أساسية أو معززة) ، مع ضرورة تكامل هذه الخصائص مع الخصائص الكمية التي تركز على حجم المعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة منها". باستقراء التعريفات التي قدمها الكتاب والباحثين والجهات المهنية لتعريف جودة التقارير المالية ، يلاحظ عدم وجود اتفاق على تعريف محدد لجودة التقارير المالية حيث تناولت التعريفات السابقة جودة التقارير من وجهات نظر مختلفة منها (جودة الإفصاح ، جودة المعايير المحاسبية ، جودة الأرباح ، جودة المعلومات ، تلبية احتياجات المستخدمين القابلة للمقارنة).

خصائص جودة التقارير المالية :

تسهم التقارير المالية في توفير معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية وهم المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين ومصصلحة الضرائب وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالمشروع ، وقد حددت الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية عدة خصائص للمعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية لتحقيق جودة التقارير وهذه الخصائص هي فيما يلي (معايير المحاسبة المصرية ، إطار إعداد وعرض القوائم المالية ، 2015).

أولاً : الخصائص النوعية الأساسية :

- **الملائمة :** أن المعلومات المالية الملائمة قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتم اتخاذها من قبل المستخدمين ، وتكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في اتخاذ القرارات إذا كانت لديها القيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كليهما وأن الأهمية النسبية هي جانب من الملائمة تستند إلى طبيعة أو حجم البنود أو كليهما.
 - **المصادقية :** لكي تكون المعلومات ذات مصداقية يجب إن تتصل بثلاثة خصائص هي (الاكتمال والحياد والخلو من الأخطاء).
- يتضح مما سبق أن المعلومات المالية تكون مفيدة لاتخاذ القرارات عندما تكون ملائمة للقرارات ويتم عرضها بشكل عادل أو صادق.

ثانياً : الخصائص النوعية المكملة :

- **القابلية للمقارنة :** تنطوي قرارات المستخدمين على الاختيار بين البدائل ، وبالتالي فإن المعلومات عن المشروع المصدرة للقوائم المالية تكون أكثر فائدة إذا كان يمكن مقارنتها مع معلومات مماثلة عن منشآت أخرى وبمعلومات مماثلة عن نفس المشروع لفترة أخرى أو في تاريخ آخر.
- **التحقق :** يعني أن مختلف المراقبين الداخليين والمستقلين قد تصل إلى توافق في الآراء – ليس بالضرورة تمام التوافق – أن عرض المعلومات المالية والمحاسبية تم بمصادقية ، والتحقق يمكن أن يكون مباشراً أو غير مباشراً.
- **التوقيت :** يعني وجود المعلومات المتاحة لمتخذي القرار في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير على قراراتهم.
- **القابلية للفهم :** تعني تبويب وتمييز وعرض المعلومات بوضوح ودقة يجعلها مفهومة.

ثالثاً : قيد التكلفة على التقارير المالية المفيدة :

إن التكلفة هي القيد الرئيسي على المعلومات التي يمكن أن يتم تقديمها في التقارير المالية فعرض التقارير المالية للمستخدمين تستلزم بعض التكاليف التي تتحملها المشروع ، ومن المهم تبرير هذه التكاليف بالفوائد من عرض تلك المعلومات.

محددات جودة التقارير المالية :

تتأثر جودة التقارير المالية بمجموعة من المحددات التي تحد من تحقيق الإفصاح المحاسبي المنشود ، ويتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي (تغيان حسانين ، محمود ، 2012 ، 2012 – Junewica, J. 2002)

المعايير المحاسبية :

المعايير المحاسبية هي الأداة التي تحكم إعداد وعرض التقارير المالية وبالتالي فإن القصور في جودة التقارير المالية قد يكون ناتجاً عن قصور في تلك المعايير ، وإن جودة المعايير لا ترتبط فقط بطريقة إعدادها (على أساس القواعد أو على أساس المبادئ) وإنما ترتبط بتنظيم الهيئة المعينة بإصدار المعايير وما يرتبط بها من تفسيرات ، وكذلك طريقة تطبيق تلك المعايير ومتابعة الإلتزام بها.

البيئة القانونية :

تعد البيئة القانونية السائدة في الدولة إحدى المحددات الهامة التي قد تؤثر على جودة التقارير المالية ، حيث يمكن القول بأن جودة التقارير المالية تكون أعلى في الدول التي تسودها قواعد القانون العام (الزام) عن تلك التي يسود فيها قواعد القانون الخاص لتنظيم الإفصاح.

اتجاهات الإدارة:

إن اتجاهات الإدارة ورغبتها يكون لها دوراً فعالاً في تحديد جودة التقارير المالية من حيث كمية المعلومات المفصح عنها ونوعيتها وتوقيت الإفصاح عنها ، لذلك فقد أهتم قانون – Sarbans Oxely 2002 بتحسين دور الإدارة على جودة التقارير المالية من خلال مطالبتها بالتأكد والتصديق على فعالية قواعد وإجراءات الإفصاح وأيضاً فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية (Junewicz, J., 2002).

ونظراً لخصوصية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فإن الالتزام الكامل بتطبيق جميع متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي يعد بمثابة عبء كبير وتكلفة ليس لها ما يبررها (محمد راضي ، 2017) ، لذلك قامت مصر بتطوير معاييرها المحاسبية ، فقد تم إصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة 2015 التي تتضمن لأول مرة معيار كامل رقم 47 الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وبالتالي سيؤدي هذا إلى تحسين جودة التقارير المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وقد حدد المعيار المصري أن هدف القوائم المالية "هو توفير معلومات حول المركز المالي والأداء التشغيلي والتدفقات النقدية للمشروع التي تكون مفيدة في صنع القرارات الاقتصادية للعديد من المستخدمين الذين يكونون في موقع لا يسمح لهم بطلب تقارير مالية خاصة تلبي احتياجاتهم من المعلومات" (معايير المحاسبة المصرية ، معيار رقم 47 لسنة 2015).

وعلى الرغم من ذلك تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مشكلة نقص المعلومات المحاسبية والمالية ، وبالتالي عدم القدرة على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات أو الأطراف الخارجية ذوي المصلحة الخاصة بتلك المشروعات ، بالإضافة إلى عدم قدرة إدارة هذه المشروعات على اتخاذ قرارات مالية أكثر رشداً ، نظراً لغموض أو عدم توافر البيانات المالية بالشكل الكافي ، وقد ترجع مشكلة عدم توافر معلومات محاسبية إلى عدم إدراك أصحاب المشروعات الصغيرة والقائمين على إدارتها بمدى أهمية هذه التقارير وما يمكن أن يتوفر من النظم المحاسبية المختلفة من معلومات قد تساهم مساهمة فعالة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية (محمد درويش ، حنان ، 2016).

ويرى مجموعة من الباحثين إن وجود معيار خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البيئة المصرية يحقق عدة مزايا مثل : (محمد درويش ، حنان ، 2016 ، أحمد عبد الرحيم ، وعريج خالد ، 2014 ، محمد عبد الفتاح ، هيثم ، 2017).

- خفض تكاليف التقارير المالية وتحقيق التوازن بين التكلفة والمنفعة.
 - توحيد طرق المعالجة المحاسبية المستخدمة.
 - تحقيق القابلية للمقارنة والاتساق.
 - فهم أفضل للبيانات المحاسبية وتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية.
 - زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المالية.
 - زيادة جودة المعلومات المحاسبية.
 - تحسين نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.
 - انخفاض مستوى إدارة الإرباح.
 - المساعدة على تحفيز رأس المال الأجنبي وتنشيط سوق الأوراق المالية.
 - المساعدة في التخطيط والرقابة لأنشطة المشروع.
 - كما حدد المعيار المحاسبة المصري للـ SME's ثلاث أنواع من التبسيط عن معايير المحاسبة المصرية الكاملة وهما (معايير المحاسبة المصرية ، معيار رقم 47 ، 2016).
 - ١- لم يتناول المعيار بعض الموضوعات التي وردت في المعايير الكاملة وذلك لعدم ملائمتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مثل (نصيب السهم في الأرباح ، القوائم المالية الدورية ، التقارير القطاعية ، المعالجة الخاصة للأصول المحتفظ بها لغرض البيع).
 - ٢- إلغاء بعض المعالجات البديلة التي في المعايير الكاملة للتبسيط الذي يناسب SME's.
 - ٣- تبسيط بعض مبادئ الاعتراف والقياس الوارد في المعايير الكاملة.
- ورغم المزايا السابقة إلا أن هذا المعيار يتضمن بعض العيوب منها : (محمد درويش ، حنان ، 2016 ، محمد عبد الفتاح ، هيثم ، 2017 ، معايير المحاسبة المصرية المعدلة ، 2015)
- إن المعيار الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مجرد تجميع للمعايير الكاملة في معيار واحد فقط.
 - حاجة تلك المشروعات إلى تدريب المحاسبين وذلك بمثل عبء إداري ضخم على هذه الكيانات الصغيرة والمتوسطة

- أنها عملية معقدة للغاية بالنسبة لهذه الكيانات الصغيرة.
 - تعدد القوانين والتشريعات والقرارات التي تحكم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى تعارض تلك الجهات والقوانين.
 - إن تطبيق هذا المعيار قد لا ينتج عنه عرض عادل للمعلومات المحاسبية.
- معايير IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية/الراهنة :**
- تواجه البورصة المصرية حالة من الانهيار في الفترة الأخيرة حيث واصلت مؤشرات البورصة المصرية الهبوط المدوي وسط مبيعات قوية للمستثمرين المصريين والأجانب.
- لذلك يتحتم الأمر الاتجاه إلى كافة الحلول التي تساعد على الخروج من الأزمة الحالية ومن تلك الحلول.

- محاولة رفع كفاءة أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز الهامة في مصر لاستغلال الموارد المتاحة والعمل مرة أخرى على رفع مؤشر الأسهم الخاص بها من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - يري الباحث : أن الاهتمام بتوجيه الاستثمار نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن تحقيقه من خلال تطبيق لمعايير IFRS للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعطب دوراً بارزاً كما سبق توضيحه في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتيسير الحصول على عمليات التمويل من الخارج ، حيث تمثل مستويات الإفصاح والشفافية وقابلية التقارير للفهم والمقارنة هي أداة جذب هامة للمستثمر الأجنبي وتوفير المعلومة المحاسبية الجيدة والتي من ناحية (تساعد في ثقة المستثمرين في البيانات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي عدم تخلي المستثمرين المحليين والأجانب عن حصصهم ، والاطمئنان إلى زيادة نسبة استثماراتهم.
- ويقدم المعيار الدولي للتقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SME's) خمسة أنواع من التسهيلات الخاصة بالتطبيق.

- ١- حذف بعض الموضوعات الواردة في المعايير الدولية والتي لا تمت بصلة لـ SME's.
- ٢- تبسيط العديد من المبادئ الاعتراف والقياس ككل من الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- ٣- تخفيض حجم الإفصاحات التي يتطلبها إلى حد كبير.
- ٤- يسمح هذا المعيار بالخيارات الأبسط في الوقت التي تسمح فيه المعايير الدولية الكاملة باختيار السياسة المحاسبية.
- ٥- إعادة الصياغة بصورة تتسم بالبساطة.

مزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أحد أهم الدوافع وراء تبني تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS هي تكنولوجيا المعلومات وتطورها السريع والتعاون الاقتصادي الدولي وتلبية احتياجات الشركات المتعددة الجنسية ، وهي تتمتع بمجموعة من المزايا :

- أنها تؤدي إلى الاعتماد على مجموعة واحدة من معايير التقارير المالية المقبولة دولياً مقارنة بمعايير محلية متنوعة ومختلفة مما يساعد على موائمة المحاسبة التي يعد على أساسها التقارير وبالتالي تعزز موثوقية المعلومات المالية مما يزيد القدرة على فهمها وقابليتها للمقارنة مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تساعد على تحقيق المنافسة العادلة ورفع كفاءة تشغيل السوق.
 - ودفع النمو الاقتصادي إلى الأمام (Libusea, 2013, p. 3) كل ذلك يساعد على حماية المستثمرين وزيادة الثقة في أسواق المال وانخفاض تكلفة رأس مال الشركات بجانب زيادة التنافسية المالية وبناء عليه تحسين فعالية الاقتصاد وجذب مستثمرين دوليين وجعل التقارير المالية أكثر شفافية. ويتحقق معها زيادة جودة التقارير المالية من خلال مستويات الإفصاح والشفافية المطلوبة في التقارير المالية ، الأمر الذي يساعد إلى خفض مستوى إدارة الأرباح الذي قد تسعى الإدارة إليه من أجل زيادة المنافع وارتفاع درجة تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وكافة تلك العوامل هو من المقاييس الهامة للحكم على جودة التقارير المالية ، وبالتالي جودة المعلومات المحاسبية المستخرجة من تلك القوائم من أجل زيادة المنافع للمستثمرين وتحسين فعالية الأسواق المالية ، وكما تتمتع بمجموعة من المزايا.
- الصعوبات والمشكلات الخاصة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

تتعلق تلك الصعوبات بمدى ملائمة البيئة الاقتصادية والنظم والقوانين وفعالية الهيئات المهنية وجودة التعليم بصفة عامة والتعليم المحاسبي بصفة خاصة بجانب مشاكل اللغة ونقص المختصين والفنيين المؤهلين والمدربين على تنفيذ تلك المعايير وارتفاع تكلفة التطبيق وتزداد حدة تلك الصعوبات في الدول النامية حيث يواجه تنفيذ المعايير في الدول النامية والناشئة إشكالية هامة ، نتيجة وجود اختلافات بين البلدان من تنبع من

تقاليد مختلفة بسبب بيئة أعمالهم المحدودة والباقي شركات مملوكة للحكومة بجانب عدم وجود موارد اقتصادية كافية والموقع الجغرافي وغيرها من النواحي المحفوفة بالمخاطر كل هذا يمثل بيئة غير مواتية لتطبيق معايير التقارير المالية ، وتزداد تلك الصعوبات مع استمرار ضغوط العولمة والحاجة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي (عزاوي ومهاوة 2012).

ويمكن تحديد مجموعة الصعوبات والمشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العوامل التالية:

- ١- عدم إدراك أصحاب المشروعات الصغيرة والفائمين على إدارتها بمدى أهمية المحاسبة وما يمكن ان يتوفر من النظم المحاسبية المختلفة من معلومات قد تساهم مساهمة فعالة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- ٢- تمحور اهتمام معظم الجهات العلمية والمنظمات وضع المعايير المحاسبية في مصر على المشروعات الكبرى التي تسجل أسهمها في سوق الأوراق المالية وفي البورصات ، دون الأخذ في الاعتبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية فيها.
- ٣- التأخر في إصدار معايير محاسبية خاصة بتلك المشروعات وتركها إلى الالتزام الكامل بالمعايير المحاسبية التي تعمل في المقام الأول إلى خدمة المشروعات العملاقة والكبرى.
- ٤- إن الالتزام الكامل لتطبيق كافة متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي قد يعد بمثابة حمل زائد وتكلفة لا يوجد ما يبررها خاصة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ٥- انخفاض عدد مستخدمي المعلومات فيها.
- ٦- غياب مبدأ التكلفة والعائد بالنسبة لتلك المشروعات.
- ٧- وجود تفاصيل ومتطلبات كثيرة من الإفصاح المحاسبي لا تتلاءم مع طبيعة المشروعات الصغيرة.
- ٨- أن تطبيق المعايير الكاملة على SME's سيؤدي إلى مشاكل محاسبية منها :
 - إن وجود اختلاف بين احتياجات وطبيعة مستخدمي القوائم المالية في SME's واحتياجات مستخدمي المشروعات الكبيرة.
 - ارتفاع التكاليف عند تطبيق المعايير الكاملة في SME's وذلك لضعف الموارد في تلك المشروعات مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
 - كثرة وكبر عدد المعايير.
 - وجود العديد من التفاصيل والتعقيدات في النسخة الكاملة من المعايير.
 - قيام معظم المعايير لخدمة المشروعات الكبرى.
 - انخفاض عدد مستخدمي المعلومات.

وفي البيئة المصرية تم تأسيس سوق الشركات المتوسطة والصغيرة (بورصة النيل) رسمياً في 2010/6/3 للتداول من داخل البورصة المصرية كجدول خاص بنظام الجداول بدلاً من إنشاء بورصة خاصة. حيث كانت تستهدف بورصة النيل المشروعات الصغيرة والمتوسط سريعة النمو ، من مختلف القطاعات ، مع تسهيل القيد ، عن طريق وضع متطلبات وإجراءات القيد بشكل أبسط من البورصة الرئيسية وتشجيعها على القيد في البورصة ، ومن مميزات ذلك ما يلي : (أحمد حلمي ، 2013).

- إمكانية زيادة رأس المال وزيادة القيمة السوقية للمشروع نتيجة العرض والطلب على أسهمها.
- المساهمة في دمج وإدخال قطاع كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منظومة الاقتصاد الرسمي.
- زيادة كفاءة الإدارة المالية والتنظيمية لهذه المشروعات بسبب الالتزامات التي تتحملها للقيد في البورصة.
- الحصول على التمويل اللازم وإتاحة الفرصة للاقتراض طويل الأجل عن طريق إصدار سندات أو زيادة رأس المال عن طريق بيع الأسهم.

جودة المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق معايير IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
تساعد على تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال النقاط التالية :

- ١- تمثل المعلومات المحاسبية الملائمة جزءاً أساسياً من المعلومات التي تساعد في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية ، كما تلعب دوراً هاماً في تخصيص الموارد المحدودة بين مشروعات الاستثمار المختلفة وفي توزيع الأوراق المالية بين المستثمرين.
- ٢- تساعد المعلومات المحاسبية المناسبة للمستثمرين في اختيار أفضل محفظة الأوراق المالية وذلك عن طريق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المناسبة.
- ٣- تستخدم المعلومات المحاسبية المعالجة بنماذج رياضية وإحصائية في قياس مخاطر البورصة وتقييم الأسعار الحقيقية للأسهم.

- ٤- تتأثر أسعار وحجم التداول في سوق الوراق المالية بتحليل السلاسل الزمنية للمعلومات المحاسبية المناسبة لما لهذه المعلومات من تأثير على تكوين أو تعديل التوقعات للمتعاملين في السوق حول حجم واتجاه نشاط الوحدة الاقتصادية في المستقبل.
- ٥- توافق المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد اتخاذ القرار السليم الذي يحقق المنفعة.
- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ليس بالأمر الجديد فإن مصر دائمة العناية بهذه المشروعات فهي دائماً موجودة في خطط التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل ، فإن البنك المركزي أعلن في ديسمبر 2008 عن مبادرة طموحة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح المصرفي 2008 : 2011 وذلك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع البنوك على تقديم خدمات مصرفية متنوعة لها ، وفي عام 2009 تم إنشاء وحدة متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي بالتعاون مع مشروع دعم خدمات تطوير الأعمال التابع للوكالة الكندية الدولية للتنمية (BDSSP/CIDA) وذلك وفقاً لقرار البنك المركزي المصري فيما يخص تيسير الحصول على التمويل ، حيث تهدف وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير خدمات غير تمويلية مختلفة لدعم بناء قدرات العاملين بوحدات المشروعات المتوسطة والصغيرة بكافة البنوك ، كما تعمل على رفع وعي أصحاب هذه المشروعات المرتبطة بالحصول على التمويل اللازم لها.
 - الارتقاء بالبورصة المصرية ، فإن مصر اهتمت بالارتقاء بالبورصة المصرية ، ولذلك اهتمت بالمعايير الدولية IFRS وسعت لتوفير أوضاعها مع هذه المعايير وأوصت أن تعد الشركات المدرجة في البورصة المصرية قوائمها المالية طبقاً للمعايير IFRS وها يتفق مع الاتفاقات التي تعقدها البورصة المصرية مع البورصات الأخرى الإقليمية والعالمية ، وذلك لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ويزداد مستوي التوافق مع هذه المعايير للتقارير المالية الدولية IFRS في مصر بمرور الوقت 2002 حتى الآن.
 - الجهات الحكومية تبذت هذا التوافق وتشجع المراجعين بالتحقيق من ذلك كما اهتمت البورصة المصرية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن إدارة البورصة بدأت في اتخاذ الإجراءات العملية لتفعيل أول مؤشرات لقياس أداء شركات البورصة "النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" مؤشر النيل وأن تدشين المؤشر يأتي في إطار سعي البورصة الدائم لتطوير السوق واستحداث الأدوات المالية والمؤشرات بهدف زيادة القدرة التنافسية وتلبية احتياجات المستثمرين بتوفير الأدوات اللازمة لقياس أداء السوق وتنشيط سوق بورصة النيل للأوراق المالية.
 - وبعد تغيير آليات التداول في بورصة النيل من آلية المزايدة إلى آلية التداول المستمر في نهاية 2011 وزيادة عدد ساعات التداول في بداية أكتوبر عام 2013 بهدف زيادة معدلات سيولة السوق وجذب المستثمرين إلى بورصة النيل كأحد الأسواق الواعدة في السوق المصرية ، فضلاً عن كونها السوق الأولي من نوعها في المنطقة العربية ، إلا أن مخاوف المستثمرين العرب من الوضع السياسي في البلاد قد دفع مؤشرات البورصة نحو التراجع البسيط جداً.
 - أن الوضع الحالي يتطلب تعديل مستوي التوافق ليشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي من ضمن المقترحات في مصر وخاصة لعدم وجود معايير محاسبية مصرية يراعي فيها طبيعة تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - ينبغي الاستعداد لتحمل كافة التكاليف والأعباء لاستغلال الفرصة التي حققتها المعايير الدولية IFRS لأنها تتناسب مع طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهدافها المحاسبية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأقل تكلفة وفي أقصر وقت.
- آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.**
- من أجل توفير إطار لفهم أنشطة المحاسبة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سياق الظروف التي أدت إلى ظهورها وتنميتها وسياق استخدامها من خلال فهم العلاقة القائمة بين المشروع كشخصية اعتبارية مستقلة والمحاسبة لما لها من أثر بالغ الأهمية على المركز المالي ونتائج أعمال المشروع ، ومن ثم تأثيرها على تنمية وتطور المشروع.
- ولقد تم تحديد الإطار المفاهيمي والتنظيمي لنظام المحاسبة المالية IFRS كما يلي :
- يجب أن تستوفي المحاسبة المالية التزامات الدورية والمصادقية والشفافية المرتبطة بالبيانات والمعلومات والأحداث الاقتصادية التي تعالجها ورقابتها وتبليغها وعرضها.
 - تمسك مختلف دفاتر نظام المحاسبة المالية بالعملة المحلية الوطنية.
 - يتم تحويل كل العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط المتفق عليها.
 - تخضع أصول وخصوم المشروعات التي تلتزم بهذا النظام هذا القانون إلى جرد مادي سنوي على أساس فحص مادي دقيق.

- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم لا بين عنصر من الأعباء وعنصر من الإيرادات إلا إذا تمت هذه المقاصة على أساس قانوني أو تعاقدي.
- تعتمد كل الدفاتر المحاسبية الخاضعة لهذا النظام مبدأ (القيود المزدوج) حيث يشمل كل تسجيل أي عملية حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن مع مراعاة التسلسل الزمني للأحداث المالية والمحاسبية التي تتم في هذا الكيان.
- كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة ومضمونها أو تخصيصها ومرجع الوثيقة الدولية التي استند إليها في كتابة هذه المعلومات أو البيان.
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يستند على وثيقة (مستند أو عقد) ومثبتة على ورق أو أي شيء يضمن المصادقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق.
- الكيانات الخاضعة لهذا النظام مجبرة على مسك مجموعة من الدفاتر القانونية هي : (دفتر اليومية ، دفتر الأستاذ ، دفتر الجرد على دفاتر فرعية مساعدة حسب احتياجات المؤسسة) مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمشروعات الصغيرة.
- تحتفظ مختلف الدفاتر والوثائق الدولية لمدة عشر سنوات على الأكثر ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية.
- يتم ترقيم وتأشير الدفاتر المحاسبية (دفتر اليومية ودفتر الجرد) من قبل رئيس محكمة مقر المؤسسة.
- لا يجب ترك بياض أو تشطيب أو أي نوع من أنواع التغيير أو النقل إلى الهامش في الدفاتر المحاسبية إلا في إطار ما يسمح به قانون المحاسبة المالية.
- تحديد كيفية مسك الدفاتر إجراءات الضبط اليومي للإيرادات والنفقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق اللائحة الداخلية لهذه المشروعات.
- تمسك المحاسبة يدوياً أو عن طريق الحاسب الآلي ويطبق على الحاسب الآلي مقتضيات الحفظ والسلامة والأمن والمصادقية والشفافية والشروط القانونية.
- يتم تدعيم وتعزيز تطبيق نظام المحاسبة المالية والشفافية ومعاييرها بصفة عامة في أي مؤسسة من خلال توافر مجموعة من المقومات ومنها :
- وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المجتمع على المؤسسة وواجباتهم تجاهها.
- وجود رؤية واضحة تحدد المعالم الإستراتيجية للمؤسسة والأدوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤية.
- وجود هيكل تنظيمي واضح محدد به السلطات والمسئوليات تحكمه مجموعة من الأنظمة مثل النظام الداخلي للمؤسسة نظام الرقابة الداخلية والأهم نظام محاسبة المسئولية ما يوفر مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية لمسائلة وتقييم الأداء في هذه المشروعات.
- وجود نظام للمراجعة له صلاحيات ما يكفل له تحقيق ممارسة دوره الرقابي على أعمال المشروع والتأكد من قيام إدارة المشروع بتنفيذ ما تحتويه هذه التقارير من مقترحات وتوصيات.
- وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية ويقدر يكفل توفير المعلومات الأخرى تساعد في اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية ، كما أن التقارير دوراً في تقليل المخاطر وأضرار وتضارب المصالح المحتملة بين المؤسسة والمتعاملين معها .
- **تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عن طريق الحوكمة المالية والإدارية والضريبية لهذه المشروعات.**
- من خلال تطبيق أي معيار يكتسب النظام المحاسبي المطبق قوته من قوة مدخلاته ومقترحاته ، وتمثل مدخلات أي نظام محاسبي في المستندات المحاسبية والفواتير لجميع عمليات المشروع سواء للشراء أو البيع والتحصيل والسداد والإيرادات والمصروفات أما مخرجات أي نظام محاسبي تتمثل في التقارير المالية التي تساعد الأطراف ذات العلاقة بالمشروع في اتخاذ القرارات السليمة تجاه تلك المشروع.
- لتطبيق أي معيار محاسبي في أي مشروع يجب أن تتوافر في بيئة المشروع الصغيرة والمتوسطة بعض آليات التنفيذ الخاصة : (تشريعية ، تنظيمية ، محاسبية ، رقابية) بالقياس بالشركات الكبيرة المقيدة ببورصة الأوراق المالية والتي تخضع لرقابة هيئة سوق المال ، والخاضعة لحوكمة الشركات حتى لا تكون البيئة المصرية غير ملائمة لتطبيق هذه المعايير ، فوجود ذلك الآليات التي تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعمها محاسبياً واقتصادياً تحت إشراف هيئة مستقلة هذا من ناحية بتيسر عملية تطبيق هذه المعايير ، ومن ناحية أخرى ستعالج القصور في النواحي الضريبية ، الأمر الذي يتطلب معه حوكمة تلك المشروعات بم يسمى (الحوكمة الضريبية).
- **لتنفيذ حوكمة الشركات (المالية والإدارية والضريبية) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا بد من تنفيذ الآليات الآتية :**
- ١- **آليات تنفيذ تشريعية :** يعني لا بد من توافر قوانين وتشريعات تحكم تلك المشروعات والتي يمكن من خلال تنفيذها أحكام الرقابة عليها.

- ٢- **آليات تنفيذ تنظيمية** : يعني لابد من توافر هيكل تنظيمي يحقق أهداف الحوكمة ويتمثل في تحديد اختصاصات مجلس إدارة المشروع والمراجع الخارجي ولجان المراجعة وتحديد السلطات والمسئوليات للهيكل التنظيمي للمشروع ككل.
- ٣- **آليات رقابية** : يعني التحديد الدقيق لمسئوليات الجهات الرقابية المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة على هذه المشروعات.

حيث يجب تفعيل الحوكمة الضريبية بجانب الحوكمة المالية والإدارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لضمان تطبيق أمثل وأفضل للمعايير الدولية وبصفة خاصة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. IFRS الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تفعيل الحوكمة الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

هي التزام المشروع الضريبي بوضع مجموعة قواعد وضوابط وإجراءات تنظيمية تتضمن حسن العمل وتحقيق الأهداف وبالأخص توافر الشفافية وتعزيز المصداقية بم يوطد الثقة المتبادلة بين مصلحة الضرائب ومموليها وهي من أهم أهداف القانون رقم 91 لسنة 2005 الذي جعل من الإفصاح الشفافية عنواناً لحوكمة الإدارة الضريبية حتى يتحقق الانضباط في التنفيذ والتطبيق السليم لكافة مواد القانون ويرى الباحث أن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

تفعيل دور المراجعة في تدعيم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

يوجد تعاون وثيق بين مكاتب المراجعة وموكليها عند إعداد البيانات المالية على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لما يمثله تنفيذها للمرة الأولى من إشكالية وتعقيد حيث لعب مراقبي الحسابات دوراً حاسماً وإيجابياً في الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح لأنها شاملة جداً وتتطلب الكثير من العمل التقني وهذا الأمر لا ينطبق فقط على الشركات الخاصة (صغيرة وكبيرة) إنما ينطبق أيضاً على الشركات المملوكة للدولة (قطاع الأعمال) حيث تستعين بذوي الخبرة في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

أسباب مقاومة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- إن معايير IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تلق تحقّق القبول التام لأن تطبيق مجموعة وحيدة من المعايير يقضي على الابتكار وبالإضافة إنه لازال يعتبر عملية معقدة للغاية بالنسبة للكيانات الصغيرة نظراً لما تتكبده من تكاليف إدارية متعلقة باعتماد المعايير الدولية بالإضافة إلى أن اعتماد مشروعات محاسبية جديدة
- سيؤدي إلى الاحتياجات نحو تدريب محاسبين وإعداد نهج جديد للنمو بكل ذلك سيؤدي إلى عبء إداري ضخم على المشروعات.
- تختلف قواعد التنظيم باختلاف البلدان التي تتواجد فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لاختلاف السياسات المالية التي تؤثر على كيفية وصف الأرباح بالإضافة إلى أن عمليات التقارير وهذا مردود عليه بأن جودة التقارير المالية تائراً كبيراً ببنية التقرير المالي نفسها مثل :
- النظام القانوني = نظام الحوافز = البورصة = النظام الضريبي والمؤسسي داخل الدولة = مدي عمق سوق رأس المال = مدي الطلب على التقارير المالية ذات الجودة العالية من جانب مستخدمى القوائم المالية.
- ويرى الباحث : أن تلك الحجج مردود عليها وذلك لأن السعي نحو التطوير والعولمة يكون محاط دائماً بالصعاب والتكاليف في بادئ الأمر ، وإذا تم الاستسلام أو عدم مواكبة الواقع العالمي سيتحمل دائماً المخالفون لتكاليف ومشكلات أكبر بكثير من المستقبل ولذلك فإن تحمل بعض العبء والتكلفة خلال المرحلة الأولى من التطبيق سوف يتم تعويضه في باقي المراحل.

التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية واختبار الفروض وتحليل مسار العلاقة بين متغيرات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث في تحليل الاستقصاء واختبار الفروض الحزمة الإحصائية SPSS الإصدار 25 واستخدم (AMOS) الإصدار 24، ويتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة توصيف خصائص عينته الدراسة، وكذلك أداة البحث المستخدمة، وصدقها وثباتها، وتوصيف للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات البحث وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدها الباحث عليها في تحليل بيانات الدراسة، لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية معامل الثبات "ألفا كرونباخ" (Cronbach Alpha) لبيان مدى الاتساق الداخلي للعبارة المكونة للمقاييس التي اعتمدها الدراسة، معامل الصدق الذاتي ، التجزئة النصفية لدراسة مدى ارتباط كل فقره بمحورها وأيضاً لمدى ارتباط كل محور مع الآخر ، مقاييس الإحصاء الوصفي كالتكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة، واستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية: وتشمل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة

مدى تركيز إجابات المستقضي منهم لمجموعات أسئلة الاستقصاء لمتغيرات (المتغيرات المستقلة والتابعة المتغير والوسيط) ، كما استخدم تحليل المسار Path Analysis أحد تحليلات الإحصائية SPSS الإصدار (25) (AMOS) الإصدار (24) : باستخدام الحزمة SEM (Structural equation modeling)

خصائص عينة الدراسة:

جدول (1) خصائص أفراد العينة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	
النوع	ذكر	324	72%	
	انثى	126	28%	
الوظيفة	محاسب	178	39.6%	
	مراجع	13	2.9%	
	مراقب حسابات	80	17.8%	
	مراجع داخلي	10	2.2%	
	مدير مالي	30	6.7%	
	مدير حسابات	20	4.4%	
	محل مالي	90	20%	
	أخرى	29	6.4%	
	المؤهل	دبلوم	85	18.9%
		بكالوريوس	215	47.8%
ماجستير		100	22.2%	
دكتوراه		41	9.1%	
أخرى		9	2%	
الخبرة	أقل من 5 سنوات	50	11.1%	
	5 وأقل من 10	80	17.8%	
	10 وأقل من 15	100	22.2%	
	15 وأقل من 20	89	19.8%	
	20 وأقل من 25	61	13.6%	
	25 وأقل من 30	46	10.2%	
	أكثر من 30	24	5.3%	

الجدول (1) من اعداد الباحث

وصف عينة البحث :

أظهرت نتائج تحليل عينة الدراسة أن 72% من أفراد العينة ذكور، و28% من أفراد العينة إناث، واشتملت عينة الدراسة مجموعة من محاسبين بنسبة (39.6%) و مراجعين بنسبة (2.9%) و مراقبين حسابات بنسبة

(17.8%) و مراجعين داخلي بنسبة (2.2%) و مديرين ماليين بنسبة (6.7%) و مديرين حسابات بنسبة (4.4%) و محليين ماليين بنسبة (20%) و بنسبة (6.4%) وظائف أخرى (مأمور ضرائب وأعضاء لجان حوكمة لجان حوكمة وأعضاء مجلس إدارة) من العاملين في مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الرقابية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأن نسبة (18.9%) حاصلة على دبلومات فنية ونسبة (47.8%) حاصلة على بكالوريوس ونسبة (22.2%) ماجستير ونسبة (9.1%) دكتوراه بينما نسبة (2%) أخرى (دبلوم دراسات حرة) وأن سنوات الخبرة أن (11.1) أقل من 5 سنوات و17.8% من (5 وأقل من 10) و22.2% من (10 وأقل من 15) و19.8% من (15 وأقل من 20) و13.6% من (20 وأقل من 25) و10.2% من افراد العينة تتراوح سنوات الخبرة من (25) وأقل من (30) وان نسبة 5.3% من افراد العينة ثلاثون عام فأكثر

اعتمادية المقياس :

تم تنمية المقاييس اللازمة لقياس متغيرات الدراسة وقد تم تحديد هذه المتغيرات في ضوء الادييات ذات الصلة وتم تكيفها لاستخدامها في هذه الدراسة، اعتماد البحث على طريقة الاتساق الداخلي internal Consistency لقياس معامل الثقة /الثبات بالنسبة للمقاييس المجمعلة لتقليل اخطاء القياس العشوائي وبما يساعد في الاعتماد على المقاييس المتعلقة بمتغيرات الدراسة في نفس المجال التطبيقي وقد تم استخدام مقياس ألفا كرو نباخ Cronbach's Alpha ، وقد اظهرت نتائج تحليل الاعتمادية وتم تأكيد معنويتها كما بلغت قيمة معامل ألفا α (89,5%) الكلية ل450 مفردة وهي اكبر من 60% وهي الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا، (Sekaran, 2000) مما يعنى ثبات الاداة (الاستقصاء) كما تم تأكيد ثبات كل محور من محاور الاستقصاء ، وهذه نتيجة مقبولة

لاعتبار أداة البحث ثابتة ، اعتماد طريقة الصدق Validity فيقصد به ان الأداة تقيس ما وضعت... لقياسه أو يمكن التحقق من الصدق الذاتي لمقاييس الدراسة حيث تبين ان قيمته تساوى 0,711 للمحور الاول تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية. ، كما بلغت (0,844) للمحور الثاني تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثره على حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ماليا وضريبيا. ، وبلغت (0,700) للمحور الثالث تطبيق آليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثره على جودة التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ، وبلغت (0,912) للمحور الرابع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبلغت (0,926) للمحور الخامس تطبيق آليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية. اعتماد طريقة الصدق Validity فيقصد بها ان الأداة تقيس ما وضعت لقياسه وأمكن التحقق من الصدق الذاتي لمقاييس الدراسة حيث تبين ان معامل الصدق الذاتي للفقرات كلها يساوى (0,946) وللمحور الأول يساوى الصدق الذاتي (843)، والمحور الثاني يساوى (919)، والمحور الثالث (837)، والمحور الرابع (955)، والمحور الخامس (962)، وهي نسبة عالية تدل على ان الاستقصاء يقيس ما وضع لقياسه وبناء عليه يمكن تأكد ثبات وصدق أداة الدراسة.

جدول رقم (2)

قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي (ألفا كرو نباخ) لأداة الدراسة والصدق الذاتي

معامل الصدق الذاتي	الفأكرونباخ	اسم المتغير والبعد
,843	,711	المحور الأول: تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية.
,919	,844	المحور الثاني: تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثره على حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ماليا وضريبيا.
,837	,700	المحور الثالث: تطبيق آليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثره على جودة التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
,955	,912	المحور الرابع : تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

962,	926,	المحور الخامس : تطبيق آليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.
946,	895,	كل عبارات الاستقصاء وعددهم (54) عبارة

الجدول (2) من اعداد الباحث.
يوضح الجدول رقم (3) معدل الاستجابة والفئات التي استجابت من عينة الدراسة حيث تم توزيع (485) استمارة استقصاء على مجتمع الدراسة وبلغ عدد استمارات الاستقصاء المستردة (462) واستبعدت (12) استمارة استقصاء لعدم صلاحيتها للتحليل، وعلى ذلك أصبح عدد استمارات الاستقصاء المستوفاة والجاهزة للتحليل (450) استمارة .

الجدول رقم (3)
معدل الاستجابة والفئات التي استجابت من عينة الدراسة

الجهة	اسم الشركة او القطاع	فئة المستجيبين	الموزعة	المستلمة	المستبعدة	الاستمارات الصحيحة والخاضعة للتحليل	نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل الإحصائي
1- العاملين في مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	- البنك المركزي - البنوك التجارية (الأهلي ومصر)	- محاسب - مراقب حسابات - مدير مالي - مراجع داخلي	95	90	3	87	91,5%
2- الهيئات الرقابية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة	- وزارة الاستثمار - مصلحة الضرائب - جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	- محاسب - مدير مالي - محلل مالي - مراجع - مأمور - ضرائب	100	96	1	95	95%
3- الجهاز المركزي للمحاسبات	الجهاز المركزي للمحاسبات	- محاسب - مراجع - مدير مالي - مراقب حسابات	85	83	3	80	94,12%
4- أعضاء هيئة تدريس	أعضاء هيئة التدريس	- مدير مالي - أعضاء لجان حوكمة - عضو مجلس إدارة	100	95	1	94	94%
5- سماسرة وبيوت خبرة وبورصة	- أبراج مصر - مركز القاهرة المالي - البورصة المصرية	- محاسب - مراجع - محلل مالي - مدير مالي	100	98	4	94	94%
الإجمالي			485	462	12	450	92,8%

الجدول (3) من اعداد الباحث.

أداة البحث:

في سبيل الحصول على المعلومات اللازمة من مفردات العينة اعتمد الباحث على الاستقصاء كأداة أساسية لجمع البيانات المطلوبة لدعم البحث وتحقيق أهدافه وذلك بعد الاطلاع وتحليل الدراسات السابقة ، قام الباحث ببناء وتطوير استقصاء بهدف تحديد العلاقة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية وأثره على حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ماليا وضريبيا و أثره على جودة التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.

وقد اعتمد الباحث في بناء الاستبانة على دراسة خمس محاور تمثل فروض الدراسة كما يلي:

الفرض الأول: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية.

الفرض الثاني: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثره على حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ماليا وضريبيا.

الفرض الثالث: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثره على جودة التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرض الرابع: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرض الخامس: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.

الفرض السادس: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية

الفرض السابع: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الفرض الثامن: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة IFRS وحوكمة هذه الشركات ماليا وضريبيا كمتغير مستقل وجودة التقارير والقوائم المالية كوسيط وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع.

اعتماد مقياس ليكرث الخماسي لقياس استجابات المستقصي منهم :
الاتجاه الأول: 1-1.79 غير (موافق تماما).
الاتجاه الثاني: 1.8 - 2.59 (غير موافق).
الاتجاه الثالث: 2.6-3.39 (محايد).
الاتجاه الرابع 3.4 - 4.19 (موافق).
الاتجاه الخامس: 4.2-5 (موافق تماما).

جدول رقم (4)

المحور الاول: يتناول مجموعة من العبارات التي تقيس وجود علاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية.

الترتيب	مستوى الدلالة t-test	درجة الاستجابة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	معامل الاتساق الداخلي	1-وجود علاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية.
15	,000	موافق تماما	%91	,745	4.55	,810**	ما مدى تأييدك على أن أحد أهم المشروعات الصغيرة تتمثل في عدم إظهار رأس المال الحقيقي للمشروع؟
7	,000	موافق تماما	%92,6	,863	4.63	,494**	ما مدى تأييدك على وجود تدخل من جانب أصحاب المشروعات الصغيرة في قرارات الإدارة مما يعيق العمل الإداري؟

13	,000	موافق تماما	%91,4	,735	4.57	,726**	ما مدى موافقتك على أن الإقتراع بأهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة يشجع على تطبيقه؟	3
10	,000	موافق تماما	%92	,740	4.60	,688**	ما مدى موافقتك على أن تحديد تكلفة التحويل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة يشجع على تطبيقه؟	4
12	,000	موافق تماما	%91,6	,642	4.58	,775**	ما مدى موافقتك على أن التنفيذ المرحلي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة يشجع على تطبيقه؟	5
5	,000	موافق تماما	%93	.565	4.65	,696**	ما مدى موافقتك على أن تدريب المحاسبين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة يشجع على تطبيقه؟	6
2	,000	موافق تماما	%95,4	,677	4.77	,827**	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في انخفاض الوعي العلمي والعملية بأهمية تطبيق المعيار؟	7
3	,000	موافق تماما	%93,8	,657	4.69	,763**	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في عدم وجود كفاءات مهنية مدربة على إعداد القوائم المالية طبقاً لهذا المعيار؟	8
14	,000	موافق تماما	%91,2	,746	4.56	,807**	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في نقص البرامج التدريبية المقدمة من بيوت الخبرة المختصة للتوجيه نحو تطبيق المعيار؟	9
6	,000	موافق تماما	%92,8	,864	4.64	,494**	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في غياب الإطار التشريعي والقانوني الذي يشجع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي للدولة؟	10
9	,000	موافق تماما	%92,2	,731	4.61	,726**	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في ارتفاع تكلفة الامتثال (التطبيق) للمعيار؟	11
8	,000	موافق تماما	%92,4	,742	4.62	,688**	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في غياب الهيكل الرقابي على تلك المنشآت لتعدد القوانين والقرارات مما يسبب التعارض فيما بينها؟	12

11	,000	موافق تماما	%91,8	,649	4.59	,775**	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في غياب الإطار المحاسبي لهذه المنشآت ما يعرض هذه المنشآت للعسر المالي والإفلاس؟	13
4	,000	موافق تماما	%93,4	,566	4.67	,696**	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في تعدد وتنوع المشكلات الضريبية في ظل التعديلات الجديدة في سعر الضريبة بما لا يتناسب مع طبيعة أنشطة هذه المنشآت وزيادة عنصر المخاطرة وبطء دوران رأس المال العامل؟	14
1	,000	موافق تماما	%96,2	,680	4.81	,830**	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في تعدد أنواع الدفاتر والسجلات المحاسبية التي تمسك بمعرفة هذه المنشآت وتعدد مسمياتها مما يؤدي في النهاية إلى إمسك دفاتر غير منتظمة وتضارب نتائجها؟	15
16	,000	موافق تماما	%90,8	,608	4.54	,390**	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في تدني رواتب الإدارة المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟	16

الجدول (4) من اعداد الباحث

اختبار الفرض الأول: " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية "

تبين من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (4) جاءت العبارة رقم (15) بالمركز الاول التي تنص على (ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في تعدد أنواع الدفاتر والسجلات المحاسبية التي تمسك بمعرفة هذه المنشآت وتعدد مسمياتها مما يؤدي في النهاية إلى إمسك دفاتر غير منتظمة وتضارب نتائجها؟) بمتوسط حسابي يساوي (4.81) وبانحراف معياري قدره (680)، والوزن النسبي لها يساوي (96,2%) وهي تدل على الموافقة الشديدة على أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في تعدد أنواع الدفاتر والسجلات المحاسبية التي تمسك بمعرفة هذه المنشآت وتعدد مسمياتها مما يؤدي في النهاية إلى إمسك دفاتر غير منتظمة وتضارب نتائجها.

جاءت العبارة رقم (7) بالمركز الثاني التي تنص على (ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في انخفاض الوعي العلمي والعملية بأهمية تطبيق المعيار؟) بمتوسط حسابي يساوي (4.77) وبانحراف معياري قدره (677)، والوزن النسبي لها يساوي (95,4%) وهي تدل على الموافقة الشديدة على أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في انخفاض الوعي العلمي والعملية بأهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

جاءت العبارة رقم (8) بالمركز الثالث التي تنص على (ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في عدم وجود كفاءات مهنية مدربة على إعداد القوائم المالية طبقاً لهذا المعيار؟) بمتوسط حسابي يساوي (4.69) وبانحراف معياري قدره (657)، والوزن النسبي لها يساوي (93,8%) وهي تدل على الموافقة الشديدة على أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في عدم وجود كفاءات مهنية مدربة على إعداد القوائم المالية طبقاً لهذا المعيار

كما يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لكافة استجابات افراد العينة الدراسة المشاركين في الدراسة لعبارات محور ككل والذي يمثل الفرض الأول بلغ (4.62) بوزن نسبي يساوي (92,4%) مما يشير الى الموافقة على وجود علاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية. كما أظهرت نتائج التحليل قوة الارتباط بين المحور

الأول وفقرات المحور بارتباط التجزئة النصفية لبيرسون تراوحت بين (**390, -**830) أي انه توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنويه 0.01 بين عبارات المحور الأول. مما يدل على ان الإجابات كانت تؤيد ترابط ومعنوية العلاقة بين جميع عبارات محور.

كما يشير الجدول الى ان مستوى دلالة اختبار (ت) يساوى (0,000) > من (0,05) وبناء عليه فإننا نقبل الفرض الأول الذي ينص على ان

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية.

جدول رقم (5)

المحور الثاني يتناول مجموعة من العبارات التي تقيس وجود علاقة بين تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثره على حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ماليا وضريبيا.

الترتيب	مستوى الدلالة t-test	درجة الاستجابة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	معامل الاتساق الداخلي	2- تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثره على حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ماليا وضريبيا.
1	,000	موافق تماما	%84,4	,860	4.22	,550**	1 ما مدى تأييدك لأن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المجتمع على هذه المنشآت وواجباتهم تجاهها؟
4	,000	موافق	%77,6	1.09	3.88	,745**	2 ما مدى تأييدك لأن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب وجود هيكل تنظيمي واضح تحدهه السلطات والمسئوليات تقرره مجموعة من النظم مثل النظام الداخلي للمنشأة ونظام الرقابة الداخلية والأهم وجود نظام محاسبة المسئولية الذي يوفر مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية للمسائل وتقييم الأداء؟
3	,000	موافق	%81,2	0.849	4.06	,742**	3 ما مدى تأييدك لأن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب وجود نظم مراجعة ورقابة داخلية لها صلاحيات تكفل لها ممارسة دورها الرقابي بكفاءة وفعالية؟
8	,000	موافق	%71,4	0.959	3.57	,721**	4 ما مدى تأييدك لأن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب وجود آليات تنفيذ تشريعية: ما يعني ضرورة توافر قوانين وتشريعات تحكم تلك المنشآت والتي يمكن من خلال تنفيذها أحكام الرقابة عليها؟
6	,000	موافق	%74,2	0.953	3.71	,751**	5 ما مدى تأييدك لأن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب وجود آليات رقابية: ما يعني التحديد الدقيق لمسئوليات الجهات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة؟
2	,000	موافق	%81,6	991 ,	4.08	,659**	6 ما مدى تأييدك لأن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب تفعيل الحوكمة الضريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ما يؤدي زيادة الحصيلة الضريبية للدولة؟
7	,000	موافق	%72,4	0.990	3.62	,682**	7 ما مدى تأييدك لأن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب تفعيل حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ماليا في مصر ما يدعم ثقة المتعاملين مع المنشأة في القوائم المالية لهذه الشركات؟

8	ما مدى تأييدك إلى أن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS له تأثير إيجابي على تطبيق آليات الحوكمة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟	**671,	3.77	0.959	75,4%	موافق	,000	5
	مجمع فقرات المحور ** تعنى دالة عند مستوى معنوية أقل من (0,01)	1	3.87	,747	77,4%	موافق	,000	

لجدول (5) من اعداد الباحث

اختبار الفرض الثاني: " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثرة على حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ماليا وضريبيا. "

تبين من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (5) جاءت العبارة رقم (1) بالمركز الاول التي تنص على (ما مدى تأييدك لأن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المجتمع على هذه المنشآت وواجباتهم تجاهها؟) بمتوسط حسابي يساوى (4.22) وبانحراف معياري قدره (,860) والوزن النسبي لها يساوى (84,4%) وهي تدل على الموافقة الشديدة على تأييد تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المجتمع على هذه المنشآت وواجباتهم تجاهها، جاءت العبارة رقم (6) بالمركز الثاني التي تنص على (ما مدى تأييدك لأن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب تفعيل الحوكمة الضريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ما يؤدي زيادة الحصيلة الضريبية للدولة؟) بمتوسط حسابي يساوى (4.08) وبانحراف معياري قدره (,991) والوزن النسبي لها يساوى (81,6%) وهي تدل على الموافقة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ما يؤدي زيادة الحصيلة الضريبية للدولة

جاءت العبارة رقم (3) بالمركز الثالث التي تنص على (ما مدى تأييدك لأن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب وجود نظم مراجعة ورقابة داخلية لها صلاحيات تكفل لها ممارسة دورها الرقابي بكفاءة وفعالية؟) بمتوسط حسابي يساوى (4.06) وبانحراف معياري قدره (,849) والوزن النسبي لها يساوى (81,2%) وهي تدل على الموافقة على تأييد تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب وجود نظم مراجعة ورقابة داخلية لها صلاحيات تكفل لها ممارسة دورها الرقابي بكفاءة وفعالية

كما يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لكافة استجابات افراد العينة الدراسة المشاركين في الدراسة لعبارات محور ككل بلغ (3.87) بوزن نسبي يساوى (77,4%) مما يشير الى الموافقة على العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثرة على حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ماليا وضريبيا.

كما أظهرت نتائج التحليل قوة الارتباط بين المحور الاول وفقرات المحور بارتباط التجزئة النصفية لبيرسون تراوحت بين (**,550 - **,751) أي انه توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنويه 0.01 بين عبارات محور (الثاني) ما يدل على ان الإجابات كانت تؤيد ترابط ومعنوية العلاقة بين جميع عبارات محور.

كما يشير الجدول الى ان مستوى دلالة اختبار (ت) (,000) > (,05) وبناء عليه فإننا نقبل الفرض الأول الذي ينص على : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثرة على حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ماليا وضريبيا.

جدول رقم (6)

المحور الثالث يتناول مجموعة من العبارات التي تقيس وجود علاقة بين تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثرة على جودة التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الترتيب	مستوى الدلالة	درجة الاستجابة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	معامل الاتساق الداخلي	3- تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثرة على جودة التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
1	,000	موافق	82,2%	1.134	4.11	,619**	ما مدى موافقتك على أن علاج مشكلات بين تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يؤدي إلى توفير إطار ملائم عن النشاط المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
2	,000	موافق	78,8%	1.074	3.94	,670**	ما مدى موافقتك على أن تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يدعم الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية والمحاسبية مما يسهل عملية القابلية للمقارنة بين المشروعات وزيادة ثقة

المستخدمين في القوائم المالية؟								
3	2	,000	موافق تماما	%84,4	1.058	4.22	,660**	ما مدى تأييدك لضرورة أن تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يؤدي الي وجود نظام فعال لإعداد القوائم والتقارير المالية وتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات؟
4	6	,000	موافق	%68,4	1.361	3.42	,667**	ما مدى تأييدك لأن أليات بين تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب أن تستوفي المحاسبة المالية التزامات الانتظام والمصادقية والثقافية المرتبطة بعملية مسك البيانات والمعلومات التي تعالجها ورقابتها وتبليغها وعرضها؟
5	4	,000	موافق	%80,4	1.037	4.02	,549**	ما مدى تأييدك لأن بين تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب اعتماد كل الدفاتر المحاسبية الخاضعة لهذا النظام على المبدأ الدولي المسمى (القيود المزدوج) حيث يشمل كل تسجيل للعمليات على حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن مع مراعاة التسلسل الزمني للأحداث المالية والمحاسبية التي تحدث في هذه المنشآت؟
6	1	,000	موافق تماما	%97,2	,520	4.86	,414**	ما مدى تأييدك أن تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب أن كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة مؤرخة ومثبتة بما يضمن المصادقية والحفظ وإمكانية الاسترجاع؟
		,000	موافق	%82	,6094	4.10		مجمع فقرات المحور ** تعنى دالة عند مستوى معنوية اقل من (0,01)

الجدول (6) من اعداد الباحث

اختبار الفرض الثالث: ينص الفرض الثالث على " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثره على جودة التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة " تبين من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (6)

• جاءت العبارة رقم (6) بالمركز الاول التي تنص على (ما مدى تأييدك لأن تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب أن كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة مؤرخة ومثبتة بما يضمن المصادقية والحفظ وإمكانية الاسترجاع؟) بمتوسط حسابي يساوى (4.86) وبانحراف معياري قدره (,6094) والوزن النسبي لها يساوى (97,2%) وهي تدل على الموافقة الشديدة على تأييد تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب أن كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة مؤرخة ومثبتة بما يضمن المصادقية والحفظ وإمكانية الاسترجاع.

• جاءت العبارة رقم (3) بالمركز الثاني التي تنص على (ما مدى تأييدك لضرورة أن تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يؤدي الي وجود نظام فعال لإعداد القوائم والتقارير المالية وتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات؟) بمتوسط حسابي يساوى (4.22) وبانحراف معياري قدره (1.058) والوزن النسبي لها يساوى (84,4%) وهي تدل على الموافقة الشديدة على التأييد لضرورة أن تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يؤدي الي وجود نظام فعال لإعداد القوائم والتقارير المالية وتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

• جاءت العبارة رقم (1) بالمركز الثالث التي تنص على (ما مدى موافقتك على أن علاج مشكلات بين تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يؤدي إلى توفير إطار ملائم عن النشاط المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟) بمتوسط حسابي يساوى (4.11) وبانحراف معياري قدره (1.134) والوزن النسبي لها يساوى (82,2%) وهي تدل على الموافقة الشديدة علي أن علاج مشكلات بين تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يؤدي إلى توفير إطار ملائم عن النشاط المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

• كما يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لكافة استجابات افراد العينة الدراسة المشاركين في الدراسة لعبارات محور ككل بلغ (4.10) بوزن نسبي يساوى (82%) مما يشير الى الموافقة على العلاقة بين تطبيق

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثرة على جودة التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما أظهرت نتائج التحليل قوة الارتباط بين المحور الاول وفقرات المحور بارتباط التجزئة النصفية لبيرسون تراوحت بين (**414, - **670), أي انه توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنويه 0.01 بين عبارات المحور (الثالث).

- مما يدل على ان الإجابات كانت تؤيد ترابط ومعنوية العلاقة بين جميع عبارات محور.

كما يشير الجدول الى ان مستوى دلالة اختبار (ت) ($0,05 >$) وبناء عليه فإننا نقبل الفرض الثالث الذي ينص على ان: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثرة على جودة التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (7)

المحور الرابع: يتناول مجموعة من العبارات التي تقيس وجود علاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الترتيب	مستوى الدلالة t-test	درجة الاستجابة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	معامل الاتساق الداخلي	4- العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
7	,000	موافق تماما	88,2 %	,906	4.41	680**	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على التخطيط السليم لعمليات المشروع؟
2	,000	موافق تماما	89,8 %	1.068	4.49	722**	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على الرقابة على أنشطة المشروع؟
3	,000	موافق تماما	87,8 %	1.042	4.39	497**	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على تقييم أداء المشروع بشكل جيد؟
4	,000	موافق تماما	89,2 %	.888	4.46	798**	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد هذه المشروعات على تحديد مركزها المالي والوفاء بواجباتها ومسئوليتها تجاه الغير؟
5	,000	موافق	82,8 %	1.311	4.14	700**	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد في تحسين قدرة المشروع على تدبير موارده المالية بشكل ذاتي؟
6	,000	موافق تماما	88,8 %	1.018	4.44	773**	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على سهولة تقييم الوضع المالي لهذه الشركات؟
7	,000	موافق	82,2 %	1.350	4.11	748**	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على توجيه الاستثمارات نحو هذه المشروعات؟

8	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهل عمليات الاستحواذ والاندماج مع غيرها من المشروعات وتسهيل عملية تقييم المشروعات؟	750** ,	4.17	1.120	83,4 %	موافق	,000	12
9	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع قاعدة الاستثمار في هذه المشروعات وجذب المستثمر الأجنبي؟	730** ,	4.10	1.107	82%	موافق	,000	16
10	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على علاج المشكلات الضريبية وعلاج أزمة الثقة بين الممول والفاحص الضريبي وتحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح والاستفادة بالإعفاءات الضريبية وسهولة الطعن على التقدير المبالغ فيه للضريبة؟	775** ,	4.34	,945	86,8 %	موافق تماما	,000	10
11	ما مدى موافقتك على أن سهولة جودة عرض المعلومات المالية والمحاسبية في القوائم المالية يساعد على تنشيط سوق الأوراق المالية؟	526** ,	4.16	1.100	83,2 %	موافق	,000	13
12	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية يساعد في قياس المخاطر وتحديد الأسعار الحقيقية للأسهم في المشروعات الصغيرة؟	485** ,	4.31	,802	86,2 %	موافق تماما	,000	12
13	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمشروعات الصغيرة يساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل؟	707** ,	4.56	,851	91,2 %	موافق تماما	,000	3
14	ما مدى تأييدك على أن عدم توافر المعلومات المحاسبية الجيدة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعوق تحقيق أهدافها المحاسبية والاقتصادية؟	409** ,	4.59	,859	91,8 %	موافق تماما	,000	2
15	ما مدى تأييدك على عدم توافر المعلومات المالية والمحاسبية الملائمة على المشروعات الصغيرة لا يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية؟	789** ,	4.37	1.044	87,4 %	موافق تماما	,000	9
16	ما مدى تأييدك على أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS له تأثير إيجابي على جودة المعلومات المالية والمحاسبية للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟	489** ,	4.72	,702	94,4 %	موافق تماما	,000	1
	مجمع فقرات المحور ** تعني دالة عند مستوى معنوية أقل من (0,01)	1	4.36	,670	87,2 %	موافق تماما	,000	

الجدول (7) من اعداد الباحث

اختبار الفرض الرابع: ينص الفرض الرابع على " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة." تبين من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (7)

- جاءت العبارة رقم (16) بالمركز الاول التي تنص على (ما مدى تأييدك على أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS له تأثير إيجابي على جودة المعلومات المالية والمحاسبية للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟) بمتوسط حسابي يساوى (4.72) وبانحراف معياري قدره (,670) والوزن النسبي لها يساوى (87,2%) وهي تدل على الموافقة الشديدة على أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS له تأثير إيجابي على جودة المعلومات المالية والمحاسبية للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- جاءت العبارة رقم (14) بالمركز الثاني التي تنص على (ما مدى تأييدك على أن عدم توافر المعلومات المحاسبية الجيدة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعوق تحقيق أهدافها المحاسبية والاقتصادية؟) بمتوسط حسابي يساوى (4.59) وبانحراف معياري قدره (,859) والوزن النسبي لها يساوى (91,8%) وهي تدل على الموافقة الشديدة على أن عدم توافر المعلومات المحاسبية الجيدة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعوق تحقيق أهدافها المحاسبية والاقتصادية.
 - جاءت العبارة رقم (13) بالمركز الثالث التي تنص على (ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمشروعات الصغيرة يساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل؟) بمتوسط حسابي يساوى (4.56) وبانحراف معياري قدره (,851) والوزن النسبي لها يساوى (91,2%) وهي تدل على الموافقة الشديدة على أن جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمشروعات الصغيرة يساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل.
 - كما يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لكافة استجابات افراد العينة الدراسة المشاركين في الدراسة لعبارة محور ككل بلغ (4.36) بوزن نسبي يساوى (87,2%) مما يشير الى الموافقة وجود علاقة بين تطبيق آليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية. كما أظهرت نتائج التحليل قوة الارتباط بين المحور الاول وفقرات المحور بارتباط التجزئة النصفية لبيرسون تراوحت بين (**-356, -798**) أي انه توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنويه 0.01 بين عبارات محور (الرابع) مما يدل على ان الإجابات كانت تؤيد ترابط ومعنوية العلاقة بين جميع عبارات محور.
- كما يشير الجدول الى ان مستوى دلالة اختبار (ت) ($0,000 > 0,05$) وبناء عليه فإننا نقبل الفرض الرابع الذي ينص على انه : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول (8)

المحور الخامس: يتناول مجموعة من العبارات التي تقيس وجود علاقة بين تطبيق آليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.

الترتيب	مستوى الدلالة t-test	درجة الاستجابة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	معامل الارتباط الداخلي	5- تطبيق آليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.
1	,000	موافق تماما	88,8	,634	4.44	356**	ما مدى موافقتك على وجود اختلاف جوهري في مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى (نامية - متقدمة)؟
2	,000	موافق تماما	89,8 %	,655	4.49	533**	ما مدى موافقتك على الاقتصاد على محددتين فقط لتصنيف المنشآت الصغيرة (حجم رأس المال، وعدد العاملين بالمشروع)؟
3	,000	موافق تماما	94%	688	4.70	730**	ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنظور المالي تتطلب تمويل كافي (تمويل ذاتي وتمويل عن طريق الاقتراض من البنوك) لتحمل كافة الاعباء والتكاليف لتحقيق أهدافها المحاسبية والاقتصادية؟
4	,000	موافق	74,2 %	1.235	3.71	422**	ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لإتاحة فرص عمل جديدة للشباب ما يساهم في القضاء على البطالة؟

1	,000	موافق تماما	95,4 %	,540	4.77	751** ,	ما مدى موافقتك على أن المشروعات لصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتمركز الدخل؟	5
2	,000	موافق تماما	95,2 %	,586	4.76	554** ,	ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لحل مشكلة التضخم بتوسيع قاعدة الانتاجية وزيادة الصادرات؟	6
3	,000	موافق تماما	94,2 %	,599	4.71	576** ,	ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لتحقيق زيادة الحصيلة الضريبية للدولة؟	7
5	,000	موافق تماما	93,8 %	,704	4.69	704** ,	ما مدى تأييدك على أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر سيكون له تأثير ايجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟	8
		موافق تماما	90,6 %	,381	4.53		مجمع فقرات المحور ** تعنى دالة عند مستوى معنوية اقل من (0,01)	

الجدول (8) من اعداد الباحث

اختبار الفرض الخامس: ينص الفرض الخامس على " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية. "

تبين من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (8) جاءت العبارة رقم (1) بالمركز الاول التي تنص على (ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتمركز الدخل؟) بمتوسط حسابي يساوى (4.77) وانحراف معياري قدره (,540) والوزن النسبي لها يساوى (95,4%) وهي تدل على الموافقة الشديدة على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتمركز الدخل.

• جاءت العبارة رقم (6) بالمركز الثاني التي تنص على (ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لحل مشكلة التضخم بتوسيع قاعدة الانتاجية وزيادة الصادرات؟) بمتوسط حسابي يساوى (4.76) وانحراف معياري قدره (,586) والوزن النسبي لها يساوى (95,2%) وهي تدل على الموافقة الشديدة على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لحل مشكلة التضخم بتوسيع قاعدة الانتاجية وزيادة الصادرات.

• جاءت العبارة رقم (7) بالمركز الثالث التي تنص على (ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لتحقيق زيادة الحصيلة الضريبية للدولة؟) بمتوسط حسابي يساوى (4.71) وانحراف معياري قدره (,599) والوزن النسبي لها يساوى (94,2%) وهي تدل على الموافقة الشديدة على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لتحقيق زيادة الحصيلة الضريبية للدولة.

• كما يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لكافة استجابات افراد العينة الدراسة المشاركين في الدراسة لعبارات محور ككل بلغ (4.53) بوزن نسبي يساوى (90,6%) مما يشير الى الموافقة على العلاقة بين تطبيق اليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية. كما أظهرت نتائج التحليل قوة الارتباط بين المحور الاول وفقرات المحور بارتباط التجزئة النصفية لبيرسون تراوحت بين (**-356, 751**) أي انه توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنويه 0.01 بين عبارات المحور (الخامس)

مما يدل على ان الإجابات كانت تؤيد ترابط ومعنوية العلاقة بين جميع عبارات محور. كما يشير الجدول الى ان مستوى دلالة اختبار (ت) (,000) > (,05) وبناء عليه فإننا نقبل الفرض الخامس الذي ينص على انه

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.

اختبار الفرض السادس والسابع والثامن:

تم استخدام أسلوب النمذجة البنائية وبالتحديد تحليل المسار ببرنامج اموس (AMOS) لتفسير العلاقة بين المحاور

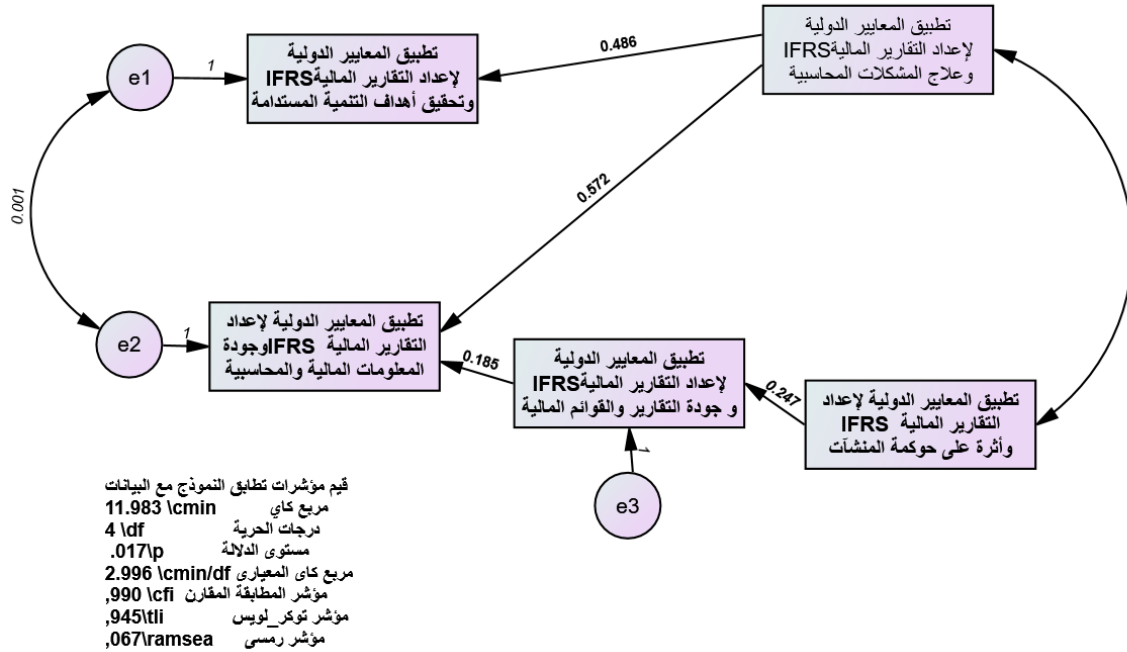
تعد مخططات المسار أساسية لـ SEM لأنها تتيح للباحث تخطيط النموذج المقترض أو مجموعة من العلاقات. هذه المخططات مفيدة في توضيح أفكار الباحث حول العلاقات بين المتغيرات ويمكن ترجمتها مباشرة إلى المعادلات اللازمة للتحليل.

الفرض السادس : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية

فرض السابع: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفرض الثامن : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة IFRS وحوكمة هذه الشركات ماليا وضريبيا كمتغير مستقل وجودة التقارير والقوائم المالية كوسيط وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع.

دراسة العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS for SME's) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية والمحاسبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية



اختبار جودة المطابقة للنموذج :
أظهرت نتائج تحليل المسار للنموذج المقترح مدى جودة المطابقة (GOODNESS of Fit Test) كما هو
موضح بالجدول رقم (9) .

جدول (9)
نتائج اختبار جودة المطابقة

قيمة المؤشر	القيمة الدالة على جودة المطابقة	رمز المؤشر	المؤشر
	$0,05 < \text{Chi}^2$	Chi^2	Chi-square مربع كاي تربيع = 11.983 4=Degrees of freedom نسبة Chi-square إلى درجات الحرية (CMIN/DF) = 2.996 تقل عن 5 مما يدل على أن النموذج المقترح مطابق لنموذج المفترض لبيانات العينة
,990	$0,90 < \text{GFI}$	GFI	of fit index Goodness مؤشر حسن المطابقة
,968	$0,90 < \text{NFI}$	NFI	incremental fit index مؤشر المطابقة المعياري
,920	$0,90 < \text{RFI}$	RFI	RFI مؤشر الملاءمة النسبية
,978	$0,90 < \text{CFI}$	CFI	مؤشر المطابقة المقارن
,978	$0,90 < \text{IFI}$	IFI	incremental fit index IFI مؤشر المطابقة المتزايد
,945	$0,90 < \text{TLI}$	TLI	مؤشر توكر- لويس TLI
,067	$0.08 > \text{RMSE}$	RMSE	الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ التقريبي
Probability level = .017			

الجدول (9) من اعداد الباحث
بالنظر لقيم مؤشرات المطابقة كما هو موضح بالجدول رقم (9) فإننا نستنتج:
كل مؤشرات المطابقة أكبر من 0.9 مما يدل على أن النموذج المقترح ملائم تماماً لبيانات
الدراسة.

عرض وتحليل ومناقشة نتائج قيم أوزان الانحدار المعيارية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع:
تم استخراج معاملات اوزان الانحدار المعيارية، ومن خلال الجدول التالي تم توضيح العلاقة المباشرة بين
المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عن طريق السهم الخارج من كل متغير الى المتغير الاخر

جدول (10)
(جدول أوزان الانحدار المعيارية)

مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	اوزان الانحدار	المتغير التابع	التأثير	متغير مستقل	فرض
***	,029	,486	وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية x5	<----	تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة x1	فرض السادس
***	,058	,572	جودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة x4	<----	تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت	فرض السابع

					الصغيرة والمتوسطة x1	
***	,037	,247	جودة التقارير والقوائم المالية x3	<----	تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة IFRS وحوكمة هذه الشركات ماليا وضريبيا x2	فرض الثامن
***	,047	,185	جودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة x4	<----	جودة التقارير والقوائم المالية x3	

جدول (10) من اعداد الباحث

اختبار الفرض السادس: "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية"

تبين من تحليل المسار انه عندما ترتفع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمقدار 1 ، ترتفع تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية 0.486. وهذه النسبة (0.468) تحتوى على خطأ معياري يبلغ حوالي 0,29، مما يؤكد وجود علاقة طردية معنوية عند $P < 0,05$ عند مستوى معنوية = 0,001

اختبار الفرض السابع: "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة و جودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"

تبين من تحليل المسار انه عندما ترتفع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمقدار 1 ، ترتفع جودة المعلومات والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 0.572. وهذه النسبة (0.572) تحتوى على خطأ معياري يبلغ حوالي 0,58، مما يؤكد وجود علاقة طردية معنوية عند $P < 0,05$ عند مستوى معنوية = 0,001

اختبار الفرض الثامن: "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة IFRS وحوكمة هذه الشركات ماليا وضريبيا كمتغير مستقل وجودة التقارير والقوائم المالية كوسيط وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع."

تبين من تحليل المسار انه عندما بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة IFRS وحوكمة هذه الشركات ماليا وضريبيا كمتغير مستقل بمقدار 1 ، وجودة التقارير والقوائم المالية كوسيط 0.247. وهذه النسبة (0.247) تحتوى على خطأ معياري يبلغ حوالي 0,37، كما انه عندما يرتفع المتغير الوسيط (جودة التقارير والقوائم المالية) بمقدار الواحد وترتفع جودة المعلومات والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع بمقدار 1,85، وهذه النسبة (0.185) تحتوى على خطأ معياري يبلغ حوالي 0,47، مما يؤكد وجود علاقة طردية معنوية عند $P < 0,05$ عند مستوى معنوية = 0,001.

نتائج الدراسة :

1. أكدت الدراسة انه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية.
2. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثره على حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ماليا وضريبيا.
3. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأثره على جودة التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
4. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
5. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق البات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية.

٦. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية
٧. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
٨. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة IFRS وحوكمة هذه الشركات ماليا وضريبيا كمتغير مستقل وجودة التقارير والقوائم المالية كوسيط وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع.
٩. أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في تعدد أنواع الدفاتر والسجلات المحاسبية التي تمسك بمعرفة هذه المنشآت وتعدد مسمياتها مما يؤدي في النهاية إلى إمسك دفاتر غير منتظمة وتضارب نتائجها
١٠. أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تتمثل في انخفاض الوعي العلمي والعملية بأهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS
١١. أن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المجتمع على هذه المنشآت وواجباتهم تجاهها
١٢. أن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب تفعيل الحوكمة الضريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ما يؤدي زيادة الحصيلة الضريبية للدولة
١٣. أن تفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب وجود نظم مراجعة ورقابية داخلية لها صلاحيات تكفل لها ممارسة دورها الرقابي بكفاءة وفعالية
١٤. أن تطبيق آليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يتطلب أن كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة مؤرخة ومثبتة بما يضمن المصادقية والحفظ وإمكانية الاسترجاع.
١٥. لضرورة أن تطبيق آليات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يؤدي الي وجود نظام فعال لإعداد القوائم والتقارير المالية وتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.
١٦. أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS له تأثير ايجابي على جودة المعلومات المالية والمحاسبية للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
١٧. أن عدم توافر المعلومات المحاسبية الجيدة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعوق تحقيق أهدافها المحاسبية والاقتصادية
١٨. أن جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمشروعات الصغيرة يساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل
١٩. أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتمركز الدخل
٢٠. أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لحل مشكلة التضخم بتوسيع قاعدة الانتاجية وزيادة الصادرات
٢١. على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لتحقيق زيادة الحصيلة الضريبية للدولة.

التوصيات المقترحة:

١. يوصي الباحث بضرورة زيادة الوعي العلمي والعملية بأهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الندوات والمؤتمرات العلمية في هذا الشأن.
٢. يوصي الباحث بضرورة عمل مجموعة موحدة من الدفاتر والسجلات المحاسبية التي تمسك بمعرفة هذه المشروعات ، للقضاء على تعدد مسمياتها التي تتسبب في إمسك دفاتر غير منتظمة وتضارب نتائجها.
٣. يوصي الباحث بضرورة وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المجتمع على هذه المشروعات وواجباتهم تجاهها ، ما يؤدي لتفعيل آليات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لهذه المشروعات.
٤. يوصي الباحث بضرورة توافر قوانين وتشريعات تحكم تلك المشروعات والتي يمكن من خلال تنفيذها أحكام الرقابة عليها.

٥. يوصي الباحث بضرورة التحديد الدقيق لمسئوليات الجهات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة على هذه المشروعات ، والتنسيق فيما بينهما.
٦. يوصي الباحث بضرورة تفعيل الحوكمة الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ما يؤدي زيادة الحصيلة الضريبية للدولة من خلال تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في هذه المشروعات.
٧. يوصي الباحث بضرورة تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتزامن مع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لهذه المشروعات.
٨. يوصي الباحث الجهات الحكومية المصرية بضرورة تخصيص مساحة من الأرض المتاحة في المناطق الصناعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل إجراءات الترخيص والإنشاء لهذه المشروعات ما يساهم في تخفيض نسبة البطالة.
٩. يوصي الباحث بضرورة تحفيز المؤسسة المالية على تمويل هذه المشروعات بقروض ميسرة للخروج من حالة التعثر التي تعاني منها هذه المشروعات بالضمانات التي تكفل لهذه المشروعات حقوقها.
١٠. يوصي الباحث بضرورة منح ميزات جمركية لهذه المشروعات لاستيراد الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة للإنتاج أسوة بالمشروعات الكبيرة.
١١. يوصي الباحث بضرورة توفيق أسس وقواعد المحاسبة الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتتناسب مع الأوضاع المالية. هذه المشروعات وزيادة الإعفاءات المقررة لها وتسهيل عملية انضمامها للاقتصاد الرسمي وتشجيعهم على إمساك دفاتر منتظمة.
١٢. إلزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS الخاصة بها لما له من آثار إيجابية على زيادة جودة المعلومات المالية والمحاسبية ما يساعد على التخطيط السليم لعملية المشروع المختلفة واتخاذ القرارات والرقابة على أنشطة المشروع - تقييم أداء المشروع والتعرف على مركزه المالي - الوفاء بواجبات المشروع ومسئوليته تجاه الغير وتحديد قدرة المشروع على تدبير موارده المالية ، ومن ناحية أخرى يعزز ثقة المشروعات المالية ومصحة الضرائب وسوق الأوراق المالية في هذه المشروعات.

المراجع:

أولاً : المراجع باللغة العربية:

- أبن غربية ، سالم محمد ، 2005 ، "تطوير العمل المحاسبي ، وإمكانية الاستفادة من نتائج الجهود السابقة في تطوير البيئة الوطنية للمحاسبة" ، مجلة البحوث الاقتصادية – مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي ، ليبيا ، المجلد السادس عشر ، العدد الثاني.
- عريخ خالد ، أبو ريشة ، 2011 ، "واقع الإبلاغ المالي في المشروعات الصناعية والمتوسطة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، IFRS for SME's" ، دراسة ميدانية في المشروعات الصناعية الأردنية ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة – جامعة بورسعيد ، بورسعيد ، مصر ، المجلد الثاني عشر ، العدد الثاني.
- إتحاد المصارف العربية ، 2019 ، "واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر" إدارة الدراسات والبحوث ، مجلة الاتحاد – العدد 463.
- أحمد ، رجب عبد الملك ، 2007 ، "جودة تقارير الأعمال السنوي المنشورة للشركات المحاسبة المصرية" مجلة الفكر المحاسبي ، مجلد 11 ، عدد 1 ، ص ص 1 – 20
- أحمد عبد الرحمن ، وخالد عريخ ، 2014 : "معايير التقارير المالية الدولية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالأردن" ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، مصر ، مجلد 5 ، عدد 3 ، ص ص 339 – 356.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2016 ، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة، 2010/2009 ، 2015/2014.
- العبايجي ، زينب عبد الهادي محمد ، 2012 ، "مدى قابلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية" ، رسالة ماجستير غير منشورة في تخصص محاسبة ، أجازت ونوقشت في جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال ، قسم المحاسبة والتمويل ، الأردن.
- الشرقاوي ، حسين أبو المعاطي، منى ، 2014 ، "أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة" ، بحث مقدم للمؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس بعنوان "المحاسبة في عالم متغير" المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة ، المنعقد في قسم المحاسبة – كلية التجارة ، جامعة القاهرة لعام.
- القشي ، ظاهر ، هيثم العبادي ، 2010 ، "أثر غياب الإستراتيجية المحاسبية في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الثاني.
- بوابة الأهرام ، 2014 ، "محاوّر تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر من منظور بعض التجارب الدولية؟" 2014/1/12 ، الرابط <http://www.ahram.org.eg/newadv>
- بوابة الأهرام ، يناير 2019 : أسلام سعيد 10 أرقام عن تمويل المشروعات الصغيرة خلال 2018 متوفر عن طريق الرابط التالي <http://www.ahram.org.eg.newabr>.
- تغيان ، حسنين محمود ، 2012 ، "دور الإفصاح الاختياري في تدعيم جودة التقرير المالي بالبورصة المصرية" ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، 2012.
- جرادت ، سهاد ، 2004 : "دور القطاع المصرفي الأردني في تمويل المشاريع الصناعية الصغيرة في الأردن ، 1982 – 2001" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت – الأردن.
- جمعة هوام ، وبرائيس نور ، 2017 ، "انعكاس تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات وأثره على قيمة الشركة" ، مجلة رماح للبحوث والدراسات ، مركز البحث والتطوير الموارد البشرية رماح ، الأردن ، العدد 24 ، 2017 ، ص ص 1 – 21.
- حسين أبو المعاطي، منى ، 2014 ، "أثر الامتثال على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة" ، المؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس بعنوان "المحاسبة في عالم متغير ، المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة" ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة.
- دهبي ، دينا موفق ، 2007 ، "مدى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في سورية ، جامعة دمشق ، سوريا.

- طه السيد ابو الخير مدثر، 2007، "اثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2، ص ص 1 - 60.
- عبد العال حماد طارق، 2003، "منهج محاسبي مقترح لإعداد تقارير مالية تلائم المشروعات الصغيرة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس - العدد الأول.
- عبد العزيز المصري، التمويل متناهي الصغر يقترب من حاجز الـ 10 مليارات موقع الوطن، 2018، الرابط <https://www.elwatannews.com/section>.
- عبد الفتاح، عز حسن، 2008، "مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلال باستخدام SPSS"، الرياض، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
- عزاوي عمر، ومهاودة، وأمال، 2012، "المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة وتحدي للدول النامية، مع الإشارة لتجربة الجزائر" مجلة البحوث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة أليه العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير www.goole.com
- جزر، هاني التابعي، أحمد رويحة، 2014، "إثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية" - دراسة نظرية تحليلية، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة القاهرة بعنوان، المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة السبت 27 سبتمبر.
- حماد، لينا، 2011، "مدى ملائمة بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 2011.
- حميدان، مصطفى حميدان، 2010، "مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم". رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط - الأردن.
- ماهر حسن، إيهاب، 2016، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتهما" ص 5، متوفر على موقع: [www.almerja.com/reading.PHP?idm=4569](http://almerja.com/reading.PHP?idm=4569)
- معايير المحاسبة المصرية المعدلة، 2015: قرار وزير الاستثمار رقم 10، "معيار رقم 47 الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2015.
- محمد درويش، حنان، 2016، "اتجاهات المحاسبين والمراجعين نحو المعيار المصري للإفصاح المحاسبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع مقارنته بالمعيار الدولي"، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 20، العدد 1، 2016، ص ص 41 - 71.
- محمد، محمد راضي عطية، 2017، "معيار التقرير المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SME's وزيادة جودة الإفصاح المحاسبي بالتطبيق على البيئة المصرية: دراسة اختبارية"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، العدد الثالث، مجلد 39، ص ص 108 - 162.
- محمد إبراهيم حسين، هيام، 2014، "دراسة تحليلية لمدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص في بيئة الأعمال المصرية - دراسة ميدانية"، مجلة المال والتجارة، مصر، العدد 546، 2014، ص ص 39 - 48.
- محمد عبد الفتاح السيد البسيوني، هيثم، 2017، "تحسين جودة المحتوي الأخباري للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية - دراسة نظرية تطبيقية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بور سعيد.
- مصادف، علي جاب الله متموح، 2010، منهج مقترح لتطوير التقارير المالية في المشروعات الصغيرة اللببية في ضوء معايير المحاسبة - دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، في المحاسبة، نوقشت وأجيزت في جامعة عين شمس 2010/2009.
- مصطفى، سماح عبد الغني، 2016، "تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية" قطاع مكتب الوزير، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، الموقع والرابط <http://www.masreccs.com> www.mof.gov.eg

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية:

- Albu, C. N. & Fekete, S., 2010, "The context of the possible IFRS for SME's implementation in Romania: An exploratory study" Accounting and management Information System vol. 9, No. 1: 45 - 71.

- Albu, Catlin Nicolae, Nadia Albu, Szliveszter Fckete Pali – Pista, Maria Madaline girbina, Seval Kardis Slelimoglu, Daniel mate Kovacs, Janos Lukacs, Gergely Moh, Libuse Mullerova, Marie Pasekonva, Aylin Poroy Arsoy, Baris Sipahi and Jiri Stroubal., 2013, : Implementation of IRFS for SME's in Emerging Economies; Stakeholder Perceptions in the Czech Republic, Hungary, Romania and Turkey, *Journal of International Financial Management & Accounting*, Volume 24, Issue, 2, Pages 140 – 175.
- Al-Mannai, Ebtesam S.; Nitham M. Hindi, 2015, Adoption of IFRS by listed companies in Qatar : challenges and solution, *Journal : Int. J. of Accounting and Finance*, Vol. 5, No. 1, pp. 1 – 26.
- Almhameed M. & Mansour, E., 2016, "The Critical Success Factors of Adopting. The International Financial Reporting. Standards, IFRS, for Small and Medium Size Entities (SME's, from The Auditors perspective In Jordan" *MSC Zarqa*. Jordan, 2016.
- Baskerville, Rachel F., Cordery, Carolyn J., 2006, "Small GAAP: a large jump for the IASB", school of Accounting & Commercial Law, Victoria University of Wellington, New Zealand, (on-line, available: <http://www.ssrn.com>
- Briciu, S. Groza, C., Ganfalean, I., 2009, "International Financial Reporting Standard (IFRS), Will Support management Accounting system for SME's?" *Annules Journal Series Oeconomic*, www.oeconomica.uab.
- Cameran, mara, Domenico Campa, Angela Pettinicchio, ,2014, : IFRS Adoption among Private companies, impact of Earnings Quality, Published online before print June 9, 2014, doi : 10.1177/0148X14534260 *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, vol. 29 no. 3, 278-305.
- Chen, F., 2010, "Financial Reporting Quality and Investment Efficiency of Private Firms in Emerging Markets", <http://www.SSRN>.
- Daske, Holger, Luzi Hail, Christian Leuz, Rodrigo Verdi, ,2008, : Mandatory IFRS Reporting around the World : Early Evidence on the Economic Consequences, *Journal of Accounting Research*, Vol. 46, No. 5, pp. 1085-1142.
- De George, e Emmanuel T., Colin B. Ferguson, and Nasser. A. Spear, 2013, How Much Does IFRS Adoption and Audit Fees, the *Accounting Review*: March 2013, Vol. 88, No. 2, pp. 429 – 462.
- Elira. H., 2014, "Is the Adoption of IFRS for SME's an Added Value for the Financial Reporting in Albania?" *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, Vow 3, No. 3.
- Eierle, b., & Haller, A., 2009, Does Size Influence the Suitability of the IFRS for small and Medium – Sized Entities? = Empirical Evidence from Germany. *Accounting in Europe*, 6 (2), 195 – 230.
- Eng, Li Li, Li, Sun, Thanyaluk Vichitsarawong, 2014, Are International Financial Reporting Standards – Based and U.S. GAAP – Based Accounting Auditing & Finance, Vol. 29 No. 2, 163 – 187.
- Financial Accounting Standards Broad (FASB, 2010, "Conceptual Framework for Financial Reporting – Chapter 1, the Objective of General Purpose Financial Reporting (Statement of Financial Accounting Concepts No. 8,". 2010.
- Gélard G., 2014, "The IFRS for SME's Implementation Challenges Chisinau", IFRS Foundation, <http://www.SSRN>

- Guerreiro, S., 2015,: "Institutional Change of Accounting Systems : The Adoption of Regime of Adapted International Financial Reporting Standard", European Accounting Review, Vol. 24, Issue, 2, pp. 379 – 409.
- Guthrie, Russell, 2007,: "IFAC Small & Medium Committee Strategy? (On – line,, available : <http://www.ssrn.com>
- Haywood, A., 2015, "SME's Get 7 Year Extension on IFRS Lease Accounting Standard Transition", Available from: <http://www.SSRN.Com>.
- Kercher. K. (Accessed November 2011). Introduction to SEM (Structural Equation Modeling). <http://www.chrp.org/pdf/HSR061705.pdf> Updated March 18. 2017 by Ashley Crossman. <https://www.thoughtco.com /structural-equation-modeling-3026709>
- Kim, Jeong-Bon, Hania Shi, Jing Zhou, ,2014, : International Financial Reporting Standards, institutional infrastructures, and implied cost of equity capital around the world, 2014, Review of Quantitative Finance and Accounting, Volume 42, Issue, 4, pp 469 – 507.
- Lantto, Anna – Jaija, 2006,. Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Interrogation in Code – Law Country? University of Oulu, Department of Accounting and Finance, University of Oulu, Finland.
- Nadia, ,2010, : "The Context Of The Possible IFRS For SME's Implementation In Romania An Exploratory Study" Accounting and Management Information System, Vol. 9, No. 1.
- Owolabi, F. & Onyinye. O., 2014, "International Financial Reporting Standards for SME's adopting Process in Nigeria", European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol. 2. No. 4, 2014, pp. 33-38.
- Racheal A. Oghogho, A., 2016, "Financial Reporting for Small and medium entities" Igbinedion university, **Journal of Accounting**, Vol. 2, 2016, pp. 11-39.
- Rudzani. S. & David. M., 2016, an Assessment of the Challenges of Adopting and Implementing IFRS for SME's in South Africa", Journal of Problems and Perspectives in Management. 2016, pp. 212 – 221.
- Ruvendra. N., 2010, "Management Accounting Needs of SME's and the Role of Professional Accountants" Arenwed Research Agenda, Journal of Applied Management Accounting Research.
- Rossouw. J., 2009, "IFRS for SME's in South Africa: A Giant Leap of Accounting but Too Gig for Smaller Entities In General", Meditari Accountancy Research, www.emeraldinsight.com/journal.s
- Li, Xi and hotly. I. Yang, 2016, Mandatory Financial Reporting and Voluntary Disclosure: The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Management Forecasts. The Accounting Review, Vol. 91, No. 3 pp. 933-953.
- Petra Klink. , 2016, the International Financial Reporting Standard for Small and Medium – Size Entities: The Need and From of a Third – Tier Financial Reporting Standard in Namibia" MSC, South Africa University.
- Stain. L., 2010, "An Examination The Due Process In South Africa Which Led To The Adoption of TheIFrs for Sme's" Mediatory Accounting Research, Vol. 18 No. 2.
- Thomas., W. ,2011, : "Financial Credibility, Ownership, And Financing Constraints In private Firms', Journal of International Business Studies, Vol., 7, No. 2.
- Prena. R., 2012, "The Impact of Ifrs for Smes on the Accounting Profession: Evidence from Fiji", 2012, Accounting & Taxation Volume 4 Number 2 pp. 107

Fitzpatrick, M., & Frank, F., 2009, IFRS for SME's: The Next Standard for Us
Private Companies Journal of Accountancy, 208 (6, 60 – 54.

ملحق الدراسة

قائمة الاستقصاء

بيانات المستقصي منهم

الاسم	: (اختياري)
النوع	:	ذكر () أنثى ()
الوظيفة	:	محاسب () مراجع () مراقب حسابات () مراجع داخلي () مدير مالي () مدير حسابات () محل مالي () أخرى ()
المؤهل العلمي	:	بكالوريوس () ماجستير () دكتورة ()
سنوات الخبرة:	:	خمس سنوات () عشرة سنوات () خمسة عشر سنة () عشرون سنة () أكثر ()

غير موافق على الإطلاق %20	غير موافق %40	محايد %60	أوافق %50	أوافق تماماً %100	الأسئلة
1- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ج. م. ع					
					1 ما مدى موافقتك على وجود اختلاف جوهري في مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى (نامية – متقدمة) ؟
					2 ما مدى موافقتك على الاقتصار على محددين فقط لتصنيف المنشآت الصغيرة (حجم رأس المال ، وعدد العاملين بالمشروع) ؟
					3 ما مدى تأييدك على أن تصنيف البنك الدولي للمنشآت الصغيرة لا يتناسب مع الدول النامية ؟
					3 ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنظور المالي تتطلب تمويل كافي (تمويل ذاتي وتمويل عن طريق الاقتراض من البنوك) لتحمل كافة الاعباء والتكاليف لتحقيق أهدافها المحاسبية والاقتصادية؟
					4 ما مدى موافقتك على أن توفير الدولة البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية؟
					5 ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لإتاحة فرص عمل جديدة للشباب ما يساهم في القضاء على البطالة؟
					6 ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتمركز الدخل؟
					7 ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لحل مشكلة التضخم بتوسيع قاعدة الانتاجية وزيادة الصادرات؟
					8 ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر لتحقيق زيادة الحصيلة الضريبية للدولة ؟
					9 ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في مصر للمساهمة في تحقيق استراتيجيات النمو الاقتصادي للدولة؟
					10 ما مدى تأييدك على أن تطبيق معيار IFRS في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر سيكون له تأثير ايجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

2- تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS وعلاج المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية

					1 ما مدي تأييدك على أن أحد أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة تتمثل في عدم إظهار رأس المال الحقيقي للمشروع ؟
					2 ما مدى تأييدك على وجود تدخل من جانب أصحاب المشروعات الصغيرة في قرارات الإدارة مما يعيق العمل الإداري؟
					3 ما مدى موافقتك على أن الاقتران بأهمية معيار IFRS للمشروعات الصغيرة يشجع على تطبيقه؟
					4 ما مدى موافقتك على أن تحديد تكلفة التحويل لمعيار IFRS للمشروعات الصغيرة يشجع على تطبيقه؟

					5	ما مدى موافقتك على أن التنفيذ المرحلي لمعيار IFRS للمشروعات الصغيرة يشجع على تطبيقه؟
					6	ما مدى موافقتك على أن تدريب المحاسبين علي معيار IFRS للمشروعات الصغيرة يشجع على تطبيقه؟
					7	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS تتمثل في انخفاض الوعي العلمي والعملية بأهمية تطبيق المعيار ؟
					8	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS تتمثل في عدم وجود كفاءات مهنية مدربة على إعداد القوائم المالية طبقاً لهذا المعيار؟
					9	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS تتمثل في نقص البرامج التدريبية المقدمة من بيوت الخبرة المختصة للتوجيه نحو تطبيق المعيار؟
					10	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS تتمثل في غياب الإطار التشريعي والقانوني الذي يشجع المنشأة الصغيرة والمتوسطة على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي للدولة؟
					11	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS تتمثل في ارتفاع تكلفة الامتثال (التطبيق) للمعيار ؟
					12	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS تتمثل في غياب الهيكل الرقابي على تلك المنشآت لتعدد القوانين والقرارات مما يسبب التعارض فيما بينها ؟
					13	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS تتمثل في غياب الإطار المحاسبي لهذه المنشآت ما يعرض هذه المنشآت للعسر المالي والإفلاس؟
					14	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS تتمثل في تعدد وتنوع المشاكل الضريبية في ظل التعديلات الجديدة في سعر الضريبة بما لا يتناسب مع طبيعة أنشطة هذه المنشآت وزيادة عنصر المخاطرة وبطء دوران رأس المال العامل؟
					15	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS تتمثل في تعدد أنواع الدفاتر والسجلات المحاسبية التي تمسك بمعرفة هذه المنشآت وتعدد مسمياتها مما يؤدي في النهاية إلى إمسك دفاتر غير منتظمة وتضارب نتائجها؟
					16	ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS تتمثل في تدني رواتب الإدارة المالية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟
3- العلاقة بين تطبيق معيار IFRS وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.						
					1	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على التخطيط السليم لعمليات المشروع؟

					2	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على الرقابة على أنشطة المشروع؟
					3	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على تقييم أداء المشروع بشكل جيد؟
					4	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد هذه المشروعات على تحديد مركزها المالي والوفاء بواجباتها ومسئوليتها تجاه الغير؟
					5	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد في تحسين قدرة المشروع على تدبير موارده المالية بشكل ذاتي؟
					6	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على سهولة تقييم الوضع المالي لهذه الشركات؟
					7	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على توجيه الاستثمارات نحو هذه المشروعات؟
					8	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهل عمليات الاندماج مع غيرها من المشروعات وتسهيل عملية تقييم المشروعات؟
					9	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع قاعدة الاستثمار في هذه المشروعات وجذب المستثمر الأجنبي؟
					10	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على علاج المشكلات الضريبية وعلاج أزمة الثقة بين الممول والفاحص الضريبي وتحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح والاستفادة بالإعفاءات الضريبية وسهولة الطعن على التقدير المبالغ فيه للضريبة؟
					11	ما مدى موافقتك على أن سهولة عرض المعلومات المالية والمحاسبية في القوائم المالية يساعد على تنشيط سوق الأوراق المالية؟
					12	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية يساعد في قياس المخاطر وتحديد الأسعار الحقيقية للأسهم في المشروعات الصغيرة؟
					13	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمشروعات الصغيرة يساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل؟
					14	ما مدى تأييدك على أن عدم توافر المعلومات المحاسبية الجيدة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعوق تحقيق أهدافها المحاسبية والاقتصادية؟
					15	ما مدى تأييدك على عدم توافر المعلومات المالية والمحاسبية الملائمة على المشروعات الصغيرة لا يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية؟

					16 ما مدى تأييدك على أن تطبيق معيار IFRS له تأثير إيجابي على جودة المعلومات المالية والمحاسبية للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
4- تفعيل آليات تطبيق المعيار الدولي IFRS وأثره على جودة التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وحوكمة هذه الشركات مالياً وضريبياً.					
					1 ما مدى موافقتك على أن علاج مشكلات تطبيق المعيار الدولي IFRS يؤدي إلى توفير إطار ملائم عن النشاط المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
					2 ما مدى موافقتك على أن تفعيل تطبيق المعيار الدولي IFRS يدعم الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية والمحاسبية مما يسهل عملية القابلية للمقارنة بين المشروعات وزيادة ثقة المستخدمين في القوائم المالية؟
					3 ما مدى موافقتك على أن تفعيل تطبيق المعيار الدولي IFRS يؤدي الي تحديد آليات محددة للإيرادات والمصروفات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
					4 ما مدى تأييدك لضرورة أن تفعيل تطبيق المعيار الدولي IFRS يؤدي الي وجود نظام فعال لإعداد القوائم والتقارير المالية وتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات؟
					5 ما مدي تأييدك إلى أن تفعيل وتطبيق المعيار الدولي IFRS له تأثير إيجابي على إعداد القوائم والتقارير المالية وتطبيق آليات الحوكمة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
					6 ما مدى تأييدك من أن تفعيل تطبيق المعيار الدولي IFRS ينتج عنه تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية لهذه المشروعات ؟
					7 ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب أن تستوفي المحاسبة المالية التزامات الانظام والمصدقية والثاقافية المرتبطة بعملية مسك البيانات والمعلومات التي تعالجها ورقابتها وتبليغها وعرضها؟
					8 ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب أن تخضع أصول وخصوم هذه المشروعات إلى جرد مادي في السنة على أساس فحص مادي دقيق؟
					9 ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب عدم إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم لا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات إلا إذا تمت هذه المقاصة على أساس قانوني او تعاقدي؟
					10 ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب اعتماد كل الدفاتر المحاسبية الخاضعة لهذا النظام على المبدأ الدولي المسمى (القيد المزدوج) حيث يشمل كل تسجيل للعمليات على حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن مع المراعاة التسلسل الزمني للأحداث المالية والمحاسبية التي تحدث في هذه المنشآت ؟
					11 ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب أن كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة مؤرخة ومثبتة بما يضمن المصدقية والحفظ وإمكانية الاسترجاع ؟
					12 ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب أن تحتفظ المنشأة بمختلف الدفاتر والوثائق لمدة عشر سنوات ؟

					13	ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب الضبط اليومي للإيرادات والنفقات في المؤسسات والصغيرة والمتوسطة؟
					14	ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب أن تنفذ المحاسبة يدوياً أو عن طريق الحاسب الآلي ويطلب على الحاسب الآلي مقتضيات الحفظ والسلامة والأمن والمصادقية والثقافية والشروط القانونية؟
					15	ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المجتمع على هذه المنشآت وواجباتهم تجاهها؟
					16	ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب وجود رؤية وأهداف واضحة تحدد المعالم الإستراتيجية للمنشأة والأدوات التي تكفل تحقيقهما؟
					17	ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب وجود هيكل تنظيمي واضح تحدده السلطات والمسئوليات تقرره مجموعة من النظم مثل النظام الداخلي للمنشأة ونظام الرقابة الداخلية والأهم وجود نظام محاسبة المسؤولية الذي يوفر مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية للمسائل وتقييم الأداء؟
					18	ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب وجود نظم مراجعة ورقابة داخلية لها صلاحيات تكفل لها ممارسة دورها الرقابي بكفاءة وفعالية؟
					19	ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية وبقدر يكفل توفير المعلومات لذوي العلاقة بالمنشأة في اتخاذ القرارات، وتقليل المخاطر، وتضارب المصالح المحتملة بين المنشأة والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمنشأة؟
					20	ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب وجود آليات تنفيذ تشريعية: ما يعني ضرورة توافر قوانين وتشريعات تحكم تلك المنشآت والتي يمكن من خلال تنفيذها أحكام الرقابة عليها؟
					21	ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب وجود آليات تنفيذ تنظيمية: ما يعني ضرورة توافر هيكل تنظيمي يحقق أهداف الحوكمة ويتمثل في تحديد اختصاصات مجلس إدارة المنشأة والمرجع الخارجي ولجان المراجعة تحديد هيكل تنظيمي للمنشأة ككل؟
					22	ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب وجود آليات رقابية: ما يعني التحديد الدقيق لمسئوليات الجهات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة؟
					23	ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب تفعيل الحوكمة الضريبية بجانب حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر لضمان تطبيق أمثل وأفضل للمعيار المحاسبي الدولي IFRS الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟